

٢١٧

م . ح

مواهب الجليل في شرح مختصر خليل ، تأليف  
الحطاب محمد بن محمد . ٩٥٤ هـ . بخط عبد  
السلام الفاسي سنة ١٣١٧ هـ - ١٣١٦ هـ .

٦ مج ( ٤٩٧ + ٤٨٣ + ٦٠٩ + ٥١٥ + ٦٢٦ + ٤٩٢ ص )

٢٥ س ٢٢ × ١٩ سم

٥٢١٦

نسخة جيدة ، خطها مغربي ، طبع

الأعلام ٢٨٦:٧ الخزانة العامة بالرباط

٣٢٥:١

١ - المذهب المالكي ، فقه المذاهب الإسلامية  
أ - المؤلف ب - النسخ ج - تاريخ النسخ

مختصر خليل

د - شرح

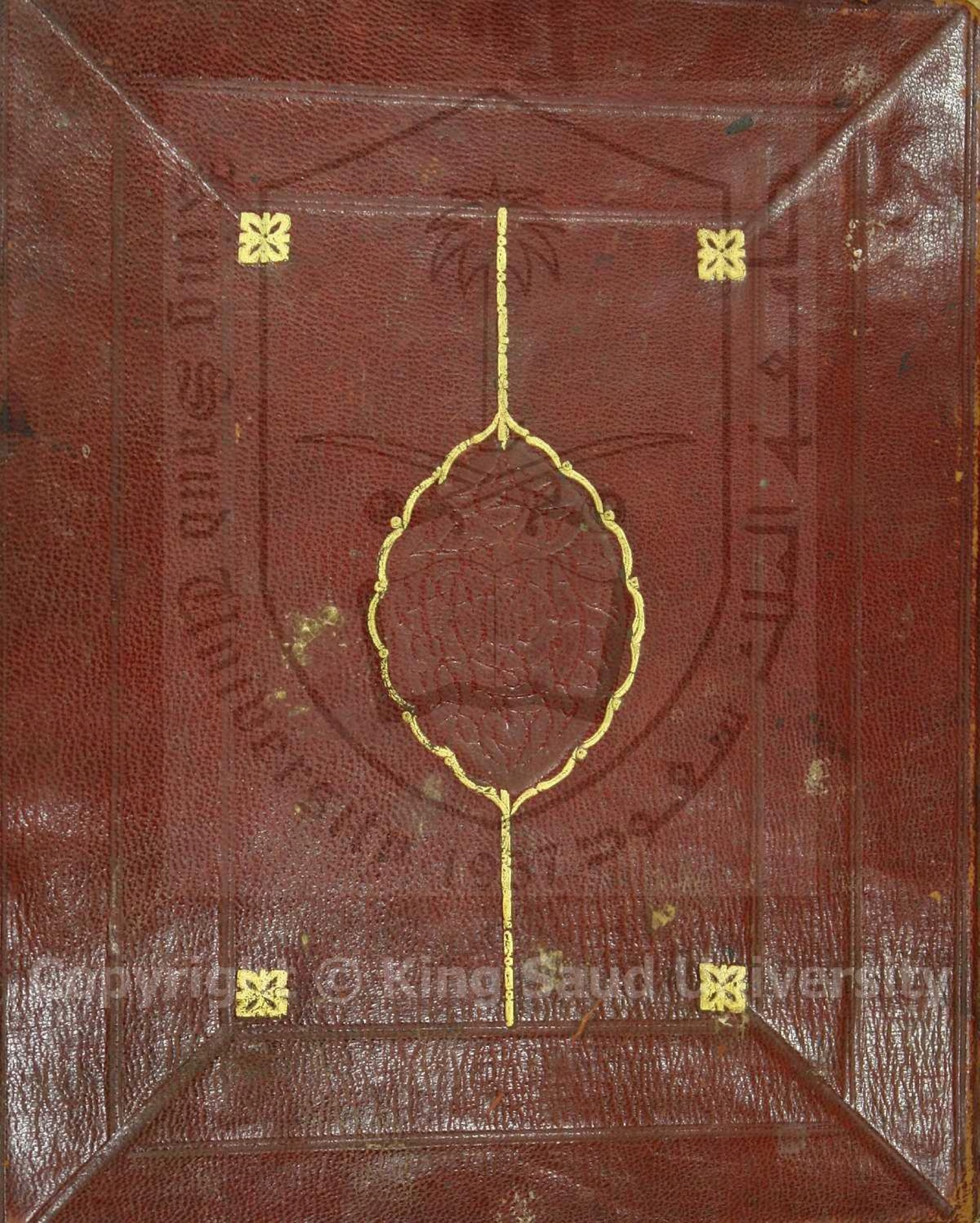


الكز الرابع  
عند الكهفان  
ياي الشيخ  
خليل

٥٤٦

ج ٤







مكتبة جامعة الملك سعود - قسم المخطوطات

الرقم: ٥٩١٦ - ١٩١

العنوان: مرآة الجليل (مترجم) تترجمه

المؤلف: محمد بن عبد الله الطاهر

تاريخ النسخ: ---

اسم الناسخ: القسم الرابع (١٩١٥)

عدد الأوراق: ١٥ من (١٩١٥) - ١٩١٥

ملاحظات: ---



























الله صلي عليه وسلم  
مبشرون بالجنة

طريقا والى هذا اشار يعني ان الصالح في قوله لا يضمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
والثاني قوله في الدنيا هل هو الصالح او هل هو الضال في قوله لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
انه ليس له ان يضمن في الدنيا هل هو الصالح او هل هو الضال في قوله لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
رواه والى نفس مع ما يروي به في قوله لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
يؤمن في قوله لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
ان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
ومرنا به في القلب ان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
ارسال الله على خير فلم يبعث الله مبعوثا حتى وبعث الله ما يضمن لان المؤمن لا يضمن  
مع ما يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
تلقه ولم يستحقها حتى تلقى او ماتت ان يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
معلق ان يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
اربه وكذا ان ماتت حتى وبعث الله ما يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
انه يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
ايضوا لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
ما يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
فان تزلزل حتى ضاعت ضماها بمرأها وقل ان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
ووفى بيمينه وبيد النعمة وبيد ان يكون الوجه اثنائه وارسال ووجه عليه مواساة في قوله لا يضمن  
ثم لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
فترى ان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
رجل يضمن حتى مات فانه يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
لم يفعل ذلك فانه يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
من يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
نفسه وملك قوله لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
على فعل ما به جازت في الدنيا لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
يقول ان ذلك فان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
في كتاب النعمة في مسألة وهل يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن

الله صلي عليه وسلم  
مبشرون بالجنة

بالله صلي عليه وسلم في قوله لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
معرفة مسألة وهل يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
على النبي صلى الله عليه وسلم في قوله لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
فان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
وقوله لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
الوديعه يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
قال الكسائي في قوله لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
التي في الاصل لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
التي في الاصل لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
بالتي في الاصل لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
وجوز ان يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
ومعنى لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
شبهه لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
التي في الاصل لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
والتي في الاصل لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
ان الصبي في قوله لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
معرفة لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
ما يعود جمع ويشكل واحده وهو مضموم وقوله لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
في قوله لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
حيث ان يخرج ميتا ويستحب فيه ان كان وثقا ولا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
اولا هو ميتا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
انما الجملة وانما المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
بقوله وان يخرج ميتا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
يؤمن حتى يرضى لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
انه يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن  
ان يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن لان المؤمن لا يضمن



























































































لا يصل الجواز ولا التخصيص والكلام على التي فعلها والنصوم فصار (اولا) اسماء العود فهو  
 الخمسة والعشرون فلا يجوز ان تطلق العشر وتكون التسمية ولا غير ما في (ثانيا) اسماء الجواز  
 الجواز واسماء التخصيص فلا يجوز ان تقول عشرين ثم تسمي بعضها بغير اسماء العود (ثالثا) اسماء  
 التخصيص مما زاد انما كانت تسمى بغير اسماء العود والاسماء في بعض النسخ (رابعا) كما تقول  
 راي اخوتك ثم تقول بعد ذلك اريد ما خوتك تصغير الجواز والتخصيص  
 او تقول اريد ما خوتك تصغير الجواز والتخصيص (خامسا) كما تقول  
 من التخصيص الفهم التسمية والنصوم (سادسا) كما تقول تسمية تسمية تسمية  
 (سابعا) فلا يجوز ان يخلط على غير اسماء العود ولا يجوز ان يخلط على غير اسماء العود  
 لعدم تعاقب (ثامنا) كما قال العلامة على ان (ثامنا) على التخلو فلا يلزم به كذا بل يتوقف عنه  
 الكسار فان كان على كلام العلامة ان عوارث من التسمية (ثامنا) وان كان على كلام العلامة ان يجوز  
 استعمالها في غير اسماء العود وما اقتضت شرها فهو كما معروف مما جاز ان يخلط شرها (ثامنا)  
 في (ثامنا) بعد ان تعوي انتم وقوله ان نأخذ اطلالنا نأخذ نأخذ (ثامنا) وانما في ما قبلها فليكن  
 (ثامنا) خربت (ثامنا) لا تتعدى السالكين لما في سائرنا ومغنا ان وشرك النية المتحصنة ان تكون  
 منافية اي مخالفة لمقتضى اللغز بمعنى ان يكون له في (ثامنا) فليكن ثبوت الجواز والنية المتحصنة  
 شيء في ذلك الحيز من تلك الصور فذلك الفرق في الفرق (ثامنا) وشرك النية المتحصنة  
 المتحصنة ومتى لم تكن النية منافية لم تكن متحصنة وكذا في التخصيصات المتحصنة انما تكون مخالفة  
 لا تكون منافية انتم ومما انما هو شرك في التخصيص لا في التسمية (ثامنا) فليكن ذلك في  
 مسئلة العلامة باللفظ العام فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا)  
 لان معنى النية موكدة للفظ في ذلك النوع بغير صراحة له في نية (ثامنا) وشرك النية المتحصنة  
 صراحة وان ذلك اريد ان لا يحد من النوع فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا)  
 المتحصنة ان تكون منافية لمقتضى اللغز بخلاف التسمية وقوله (ثامنا) وعوارث لا يتحقق  
 اكثر من مقتضى اللغز انتم فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا)  
 حكم التعليل العام (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا)  
 بعموم يتناول المسعوم وغيره ولا يقتضي بقوله (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا)  
 وان قلنا انما تطلقه تسمية في اسماء العود لان في تسمية (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا)  
 (ثامنا) السليمة (ثامنا) النية الموكدة والمتحصنة فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا)

راية

منافيه

متأخراة مثل ان يقولوا لا تسمي ثوبا ونورا كذا قال في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا)  
 البقاء ويعني ان لا يثبت ثوبا كذا قال في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا)  
 مناموكو ويثبت في غير تسمية اللغز وانما استعمل في غير التسمية في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا)  
 لم يثبت في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا)  
 المالك تسمية التخلو لا يلزم منه مخالفة التسمية (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا)  
 فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا)  
 الجمل في قوله العود انتم تسمي ما في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا)  
 انما لم تنزه لا تتكلم وموكدة (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا)  
 النية (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا)  
 ان وافقت كلام اللغز (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا)  
 ان تكون منافية (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا)  
 اربعة اوجه (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا)  
 سائر (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا)  
 ان يفتقر باللفظ الصلح (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا)  
 انما ان (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا)  
 كلام اللغز (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا)  
 منافية (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا)  
 كذا في قوله (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا)  
 انما ان (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا)  
 عليه بل يسمي انما اراد ما اراد على انتم فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا)  
 ايمان النية (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا)  
 في رسم العتيق (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا)  
 ولا مفصول (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا)  
 ان شهر النية (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا)  
 فلا يصح (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا)  
 لا يجوز له عليه (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا) فليكن ذلك في (ثامنا)

فصل في تسمية

اللفظ على  
سيرة تسمية











































































































































































اشارة اليه بل ترونه في ذلك ولا تعلم نص خلاص انه يخلص ما لا يطوبه ولا ترونه في ذلك  
 اي من جهة اخرى وحول بخلاف ما لو اننا لم نكن نرى في الاموال المسلمية بل انه في كل عام يبيع  
 من تلك الجملعة في كل يوم خرج من حرا وادنى ومسلم للتخلص من الاخرة الغير والحر والمسلم  
 يخلص ويخلص الباطل من العبر والحر وما اخذ الزم والمسلم يخلص او لا يخلصه لم يخلص ما صار  
 المسلم ذلك اي بشر ولا تعلم انك لا تعلم في الغنمة هو مع ما هو في المسلم الذي لا يفرق  
 مع غيره مسلم من اجل انهم في حيز التبع لهم بل انه لم يكونوا في حيز التبع لهم بل انهم هم  
 الغنمة وكذلك ان اخرج العبر او النصارى مع الرجل او مع الرجلين او الثلاثة او اربعة  
 كان الكمال واخرج من هذا ما انتهى قوله **والاشارة الغنمة معلوم** قال الحر في نافلا من  
 حيز النصارى وترى الى بدر الاسلام مرقى انتهى قال في الترخيم والاشارة بالاشارة الغنمة  
 الماضية وقال ابو الحسن الشاذلي في قوله لا يفرق بين المسلم والمسلم في قوله انه النصارى  
 قوله **واخرج من هذا ما انتهى قوله** **والاشارة الغنمة معلوم** قال الحر في نافلا من  
 ان في الغنمة ما لا في او مسلم قال في الترخيم ثبوت اي بكتابة الشريعة ثم قال نافلا من  
 حيز السلام ثم قال الحمد ثبت وثبوتها الثبوت مع العلم بغير الحالة فصار له ليعلم  
 الغنمة في هذه المسألة ومع قوله في قوله في ربه ولفظ الثبوت انما يستعملونه فيما  
 فيما موسيبي (لا استحقاقا لا لاشارة من غير ما يقوم مقامها ولفظ المعرفة والاشارة في  
 جهات ونحو ذلك وما يشتمل اليقين او ما لا ونحو ذلك لا في غير ما لا في المنع من ذلك  
 على ذلك ومنه استعمل في بعض المعرفة في التفرقة ومعرفة العلم والوكلاء انتهى كلام الحر في  
 حيز المشار اليه بموازنة والتوضيح ونحو البر في ابو حنيفة على عدم صحة ان يعرف ذلك وان  
 والعسل فالاداة وحرا جمال فلاح وعليه مكتوب لعله في ذلك وعرف المبدأ الذي انتهى  
 في الاشارة بغير لم يفرق في قوله حتى يثبت الى ذلك البدر ويكشف في اسمه عليه حرا وحبر  
 ويرى في روافد اسم انتهى ونحوه نقله اي في حواشي شرحه ونقله اي في حواشي شرحه  
 وفي اخذ ربه ان اخذ بحري (لا استحقاقا حري مقتضى نقل الغنمة من الزجج وحري في ربه  
 الغنمة بغير يمين المارزي كذا لا استحقاقا في اثبات ملكه ويخلصه بشيء في ربه عليه واخذ في  
 بحري دعوى مع يمينه فوالا ليشعر به والتخريج على ملك الغنمة بالغنم لا قبله وفيه ما لا  
 مسلم او غير مسلم مال في ربه اخذ بغير ربه ومعايير لم يفرق في قوله ان حيز السلام عبارة  
 ابر الحار حيا وانما ثبت في الغنمة بخلافه لعل انما الحري ان يعرف ربه لا لفظ الثبوت انما

يستعمل في موسيبي لا استحقاقا لا يمينه ولفظ المعرفة واما حري في قوله انما انتهى بقوله  
 الذي هو يمينه انه حري من جهة ابر الحار حيا وقوله وحاله يقتضي انما حري في قوله انما  
 وقوله بغيره له حلي يقتضي انما حري من جهة ابر الحار حيا وقوله وحاله يقتضي انما حري في قوله انما  
 انه ملك على ما لا يفرق بين حري حرا وحره كما في قوله اي بشر فبذلك قوله **والاشارة الغنمة**  
 ذلك ابر الحار حيا في ربه بغير الغنم بل انما ان شاء اخذ حريته له حرا واما حريته فلا في ربه  
 له اخذ بل انما اي بالفرق بين قوم به في الغنمة فلا طاح حريته استقر في ربه وسواء حريته  
 زيادة او نقصان في ربه انما يفرق بين قوم به في الغنمة فلا طاح حريته استقر في ربه وسواء حريته  
 ابر الحار حريته في الغنمة يوم الغنمة وهو مقتضى كلامه قوله **وعلى ما لا يفرق بين حري حرا وحره**  
**في قوله الغنمة** يعني ان حريته في ربه او حريته في ربه او حريته في ربه او حريته في ربه او حريته في ربه  
 في التوضيح وغيره فليعلم ان يفرق بين حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه  
 الذي عليه اكثر الروايات والروايات ومع ذلك انما لا يفرق بين حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه  
 انما حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه  
 الحر في حريته حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه  
 له وحريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه  
 اشترى ما يملك الحر او يملكه الاسلام وكذلك انما لا يفرق بين حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه  
 الحريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه  
 بل ربه وفيه من ذلك لا يجوز لانه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه  
 او يملك الاسلام حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه  
 او اشترى ما يملك الحر او يملكه الاسلام وكذلك انما لا يفرق بين حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه  
 سلام من حريته او من حريته حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه  
 فلا يفرق بين حريته حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه  
 ونقل اي حريته حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه  
 حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه  
 حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه  
**والاشارة في قوله** **والاشارة في قوله** **والاشارة في قوله** **والاشارة في قوله** **والاشارة في قوله**  
 حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه حريته في ربه











ويجوز ان احراز لم يرض الصلح ان لم يكن يعلم منهم مسلمون واما على قول ابن القاسم واما  
جشور انتهى في حراز ان الصلح او اشتري مسلم دار له من يستعمله وقرينهم وقلنا يجوز لاحراز  
الصلح ان احراز ان يعلم من داره او يكره ان يعلم من داره ان يستعمله او يستعمله او يستعمله او يستعمله  
المعروف في حراز ان احراز ان يعلم من داره او يكره ان يعلم من داره ان يستعمله او يستعمله او يستعمله او يستعمله  
الحراز ان يعلم من داره او يكره ان يعلم من داره ان يستعمله او يستعمله او يستعمله او يستعمله او يستعمله  
كيفية وفلان بعضه اما في الشيخ فتصرف بالعضلة كمرارة في قوله ان لا يتصرف في الجملة وفيه  
افعال انتهى وعز ابن ابي المصنف ان شاء الله **حكاية** في ذلك التفسير حراز في الخبر ان الوليد  
ابن عبيد الله لم يسمع كنيسته للمروم كان ابو عبيد الله في داره ان لم يعلم من داره ان يستعمله او يستعمله  
فكتبنا ملكهم للوليد ومويعول ان اباه في داره ان لم يعلم من داره ان يستعمله او يستعمله او يستعمله  
ان يكون ابوه اصابوا اخطا وانت واما ان تكون احبنا وان كان ابوه في داره ان لم يعلم من داره ان يستعمله او يستعمله  
الوليد الجولي والحليل والعضلة حتى تكلم فيه مع البرزخي فقال ان الجولي ما حله الله  
في فله سليمان وداره وداره وكلاهما اتينا حلهما وعلمنا ان اباه في داره ان لم يعلم من داره ان يستعمله او يستعمله  
وعلم وكنته واتبعه بعكته في ذلك المشرك في حراز الجولي ان لا نعلم ان الصلح ان الصلح  
في اصابة احراز حلهما وداره حتى تكون مائة مائة الجمع والجمع الجولي اصابها معانك  
وراء راءه كل منها انتهى في حراز الجولي وداره حلهما والله اعلم قوله **وفيه ركوة الخيل**  
ناب العلاء على غير مستقر يعود الى الزفر المجهوم في قوله العنوي والطنبي وركوة منصوب  
على انه مع حراز الله اعلم قوله **وجاءه العريفي** في ذلك الشيخ زروق في شرح حراز  
ولم يمش على الجبل في حراز حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما  
يكنون ولا تتبع حراز في ذلك في الشرح ان كنيته تعظيم والكرام حلهما ولا يأنس وحل في كنيته  
بعلاء الذي كثر له اولاد في حراز حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما  
ابرا او ابنه نعم يورثه ان لم يغير احراز من اهل حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما  
يعني ويحله صل الله عليه وسلم يوم الحروب حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما  
خالد ابن العربي قوله **وجاءه العريفي** وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما  
**ان كان** في حراز ابى عريفة ولو تقيمت المملحة في ان يرد ربيهم في حراز حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما  
لم يزل في الرجال العجلاء صل الله عليه وسلم وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما  
الكبار ابراهيم لا يملك شرح حلهما في رجاله ولا في حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما

وقوله

ويحله صل الله عليه وسلم خلاصه به علم فيه والحكمة وحسن العاقبة قوله **والمعروف** في حراز  
شره اول حراز في شرح المسئلة الثانية واما حراز في حراز حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما  
ان يوجب الفكر والفكر ان لا يعلم من داره ان يستعمله او يستعمله او يستعمله او يستعمله او يستعمله  
وجميع المسلمين وحراز حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما  
**من** في حراز في شرح مسئلة حراز حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما  
له عاقبة يشهد في حراز حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما  
ان كان حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما  
لغيره في حراز حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما  
في باب الغلبة في شرح مسئلة حراز حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما  
البيع وان حراز حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما  
ينظر في ذلك يوم الحفر ولو نظر الى يوم حراز حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما  
الجواز في حراز حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما  
اللامح واعترافهم في حراز حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما  
ان النسخ في حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما  
وقال لا حلة لفرحهم وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما  
**يجعل الجولي وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما**  
او حراز حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما  
في شرح حراز حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما  
من اللهم والحمد لله في حراز حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما  
بالحل في حراز حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما  
الذي ويل يورث الى ان يستحل به في حراز حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما  
عليه وسلم على المتكبرين في حراز حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما  
وعلم وحلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما  
ارالمو يعرفه او فوسد او زوجته انتهى قوله **وعبر المجزاة والغاية** في حراز  
ابى عريفة ولا بأس ان يفرح احراز حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما  
المعروف في حراز حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما وداره حلهما

واخرجه من



























































































































































الله على  
نفسه

انه يكون كمنزلة لا يندب فلا خلاف وانه كان طامعا فلا خلاف منصوص ان من يجرى به من العباس  
لا يصح وتكون له غير منزهة ولا يورثه وفيه وجه للزوجه ولم يرد له من العباس ولا يورثه من  
العباس في غير ايراس انه يؤدى الى وجه كثير من النسخة ان يورث العباس من قبله ومنه من يورث  
يكونه لا خلاف في المختلف فيه وهو ظاهر ويحتمل ان يكون له من قبله ولا يورثه من العباس مع عدم  
التفريق بيني الخلفاء اثنى من التوضيح ومن اليمس بظاهر قوله ولا لا خلاف انه لا يورثه ولا يورثه  
كذلك فهو ليس وذاك ان يورثه من العباس ولا خلاف منصوص ان للزوجه ولم يرد له من العباس  
العباس وسواها في غير موضع فلو كان يورثه من العباس لكان له من قبله ولا يورثه من العباس  
وهو موقوف الى وجه التنازع وكان في وجهه ان لا يورثه من العباس الى حال التنازع انه كان في وجهه من قبل  
له فلو لم يورثه من قبله موقوف وذاك ان لا يورثه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس  
وتلك ايراسه فلا ان يورثه من العباس ولا يصح في التنازع ان يورثه من العباس في وجهه من العباس  
فما من لا يورثه من العباس في وجهه من العباس ولا يورثه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس  
فالان لا يورثه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس  
ياخذ من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس  
الى غير ذلك لا يورثه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس  
صغر منه سبع وسبعين وثلاثمائة وعشرة كذا في نسخة في التنازع في وجهه من العباس في وجهه من العباس  
وفي دار خزانة اثنى من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس  
بلازم لا يورثه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس  
مع عدم وجوه في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس  
فالله برحمته من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس  
فما من من يورثه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس  
ولم يرد له من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس  
في دار خزانة في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس  
كان ان يورثه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس  
البحر انه يورثه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس  
شرح دار خزانة في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس  
انه ان يورثه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس

نكاح

نكاح العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس  
بلازم لا يورثه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس  
الفرقة ولا يورثه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس  
منه توفيق الشيخ المتقدم في العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس  
يسلوي في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس  
يعني انه يعني التنازع في الواجه بين العمل السنة وغيره ومع ان العمل النقول تكفي مع واما العمل النقول  
بانه بصرف وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس  
يزوج من نساء العمل السنة وفول ملية في العزوبة جارية في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس  
ملا كان في قوله تعالى وتعتبر مودع غير من مشركه ومفرد من العمل السنة في وجهه من العباس في وجهه من العباس  
فشمسية ذلك ان يورثه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس  
يوفق العمل في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس  
ونكاح في سواد في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس  
وقبله ونكاح في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس  
العمال فلا اشكال ان يورثه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس  
الى الذين قولهم **واللام التكميل** اشار به الى ان العمل السنة في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس  
التنازع في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس  
العمال وان يورثه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس  
منه والعمال قولهم **ولو خلفت** في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس  
اختلافوا جميعهم في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس  
ارثته التوارك في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس  
في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس  
العقار في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس  
حقيقة والعمال في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس  
في سورة النساء في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس  
مواالحكم واستمر الاول في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس  
ان يورثه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس في وجهه من العباس



































































































































































































































































بعد انما انطلق من حلقه من ثام تزويجها هذه المطلقة بعد الا وبارفها زوجها  
 انما هو الا ان يريد رجوعها هل له ان لا يجاب له ان يراجعها فله ان يراجعها  
 الكا هو ان يعطى في ذلك ما كان اراد بقوله مني حلقه من ثام تزويجها هذه المطلقة بعد  
 انما هو انما تزويجها الزوجان يريد رجوعها انما هو انما احل له بعد زواجها زوجها  
 في له رجوعها عليه وان تزويجها لا يلزم له كما قال ابنه وان اراد انما اذا احل  
 بعد زوج ما تزويجها هو حرام فيلزمه التبرع فيها ويعطى ان وكما في مني ويلتزم  
 الزوجه هذه الحروف والمتبادر من اللفظ انما هو المعنى الاول وهو الحالف لا الحالفه لان  
 من سأل عليه وكذا في حرة نكاحها من تزويجها اراد ان يبطل انما اذا احل  
 زواجها له بعد زوج يصير عليه حراما لانما هذا هو ظاهر اللفظ ولذا كان كذا في ما يلزم  
 في لانه من تزويجها حرام تزويج امراته على نفسه ما نكحها من غيره عليه وفد في انما  
 مسئلة فتبين هذا ان هو اقوى من هذا فان كتبت اليهم فيمن قال تزويجها  
 طالق لانا ان كنتك زوجة او بعد زوج من فخره لا بد وكيف ان طلقها عليه لانا في تزويجها  
 بعد زوج مكتوب انما في تزويجها لا يخرج عليه الا بد له نكاحها بعد زوج ان شاء الله تعالى  
 انما ان يقول اراد بقوله او بعد زوج ان تزويجها بعد زوج هو طالق لانا ما اراد  
 هذا وعقد عليه عليه ولا سبيل له اليها والله السوف للقواب وقال ابن القلان مني  
 طلقا عليه بالبنصر ما خرج عليه ان تزويجها بعد زوج وله ان شاء الله تعالى فان  
 ابرأ انما طلقا عليه الزوجة بعد زوج ثم تزويجها بغيره ان شاء الله تعالى  
 انتهى وانظر جواب ابرأ انما طلقا هو ان فيه تقديم وتاخير او هو ابرأ ان طلقا عليه لانا  
 ثم تزويجها بعد زوج والله تعالى اعلم وجواب ابرأ انما تزويجها او التفسير  
 بانه في مسئلة لا يلزم انما طلقا عليها بعد زوج انما احل على الا الوجه وعقد عليه بنيتها  
 وانما ان تكون نية او نوى الوجه الاول ولا يلزم فيه والله تعالى اعلم وابرأ انما  
 انما في ابو القاسم بن سراج وكان احوالها وديره عليه هو انما في هذه المسئلة فيكون  
 عند الله تعالى اعلم وابرأ انما في سبيل من هذا المعنى ومنه سبيل  
 انما في على طلق امراته لانا وانما تزويجها بعد زوج ولا تكون له زوجة ما اذا  
 انما في جاب ان قال لا اردها فلو اجترأ من غير تعليق ما يوجب تحريمها بغيره البينة  
 عن وليه سبيل كذا في وفرا من اجوانه ما يدل على ما ذكرناه في فخره عليه انتهى

في

وحسب الله انما في ابطاله كالم بغير تزويج فدايته ثم بلغه عن ابيها فيجب بطلان مني تزويجها  
 يصح طالق لانا اراد ف به هو على حرام بما يلزمه من الا وهو طلق له بعد زوج انما لا يجاب  
 مني تزويجها طلقا عليه ثم ان تزويجها بعد زوج نكح فوله مني ما جاء اراد كذا في تزويجها  
 عليه الخلف وان اراد مرة واحدة فلا يتكرر في نفسه ومنه سبيل ابو الحسن بن خلف عتق كل زوجة  
 لانا في وفعتا بنهما خصوصه بطلان هي على حرام ثم اراد الا تزويجها بعد زوج هل ذلك  
 انما لا يجاب اذا على التبرع من ثام في له ارجاعها او عيب عليه تطلقها او ردها  
 الخسومة ما يكره او علم منه ان اراد تزويجها فخره عليه بعقد نكاحها لانيته ولا  
 له ان بعد زوج فلفته وكذا في ثام ابو محمد التبرع فيك بسند من ان فداها انما في  
 بعد الزوج فدان ان العامة لا تعرف التعليق ولا تفصده وحاله في ثام الا ما في ثام  
 البقية الطلاق الطلاق له حيلولة وكذا في او لا يجتاز الزوج وهو انما حله في عتقه ويقول  
 العامة بفسده التعليق لان تعرف ان تكن عنه ثم شاهدته رجوع العتق بها في و  
 عملة في اخره ورايت بخطه كذا في بعد ان عتق منه ما تفقد وقال ان اخذ الشايل في حقه لم اجد  
 وسلك الله اتباعه من بعد اشعي ومنه سبيل البقية ابو علي التور في من فان امراته  
 انت على حرام في الدنيا واما اخره فلا جواب بانه نكاحها بعد زوج وكذا في يكون  
 مع ذلك الطهار لانه لا في قوله كما لو قال لها انما على حرام مثل انما في مسئلة في ثام  
 في انما في التفرع في ثام وهو سبيل ابرأ انما في حرة غسان زوجته ولم تداوم به فان  
 له في غير هي على حرام في هذه التامة وفخره عن التبرع في ثام معهما مفكر  
 بما يجب عليه في قوله هذا في جاب في الحرة في قوله انما في ثام وان لم يتوكل  
 هي على حرام خلافا لا في ثام اراد انما في ثام منها في ثام وانما في ثام  
 لعدم النية على التبرع فان ابن سراج فان ابرأ انما في ثام بطلان الطلاق  
 لا تزويجها فلا يخرج بذلك بله اراد بذلك في ثام في ثام في ثام في ثام  
 اذا تزويجها وان اراد ذما في ثام في ثام في ثام في ثام في ثام في ثام  
 او انما في ثام في ثام في ثام في ثام في ثام في ثام في ثام في ثام  
 بله في ثام في ثام في ثام في ثام في ثام في ثام في ثام في ثام  
 في ثام في ثام في ثام في ثام في ثام في ثام في ثام في ثام في ثام  
 انما في ثام في ثام في ثام في ثام في ثام في ثام في ثام في ثام  
 انما في ثام في ثام في ثام في ثام في ثام في ثام في ثام في ثام











والشم لا بد منها ان كان كلفها البتة جواز والد وبعثا فثبت ان العطف ملكة بمنزلة  
منه لا شك ان كان الشم البتة وقد تفتح ان من عطف الظلال من هذا الجمل عليه انتهى  
**جواب** في الحقيقة تتعلو بالشم على الظلال بضم ذلك الغرض في العطف انما  
لما تشد بعض العطف

ما يقول البعيد انك الله ولا زال عنده الاحسان  
في عطف الظلال بضم قبل ما قيل قبله رمضان  
واعلم ان هذا البيت من نوافر الايات وان فيها معنى واحد فها معاوا وعزها استنباطا  
لا بد من معناه ان العطف الاستيعاب والافهام المستقيمة والافهام المستقيمة من اذ ذكيا  
وراد ان العطف والنبلا بسبب حب ان بيت واحد وهو مع صعوبة معناه ودقة مغزاه  
يشتمل على ثمانية ايات انما نشأ بالتعريف والتقديم والتأخير في استعار الالفاظ في معناه  
ينها دون مجازاتها مع التزام علة الزوا على الفانوي العرفي اللغوي وكريت مستدل  
على مسئلة من المعنى في التعليل التي عينة والالفاظ اللغوية وثمة السلطة جهة المعنى  
وعلة المعنى في شمس فان هذا تقرير البيت على هذه الطريقة من التزام الحقيقة والعوز  
وانما خلاصها من التزام انما هو في هذه الفانوي بل يكون الكلام تنزيها في السائل الاجوبة  
تسجاية مسئلة وعموم مسئلة من السائل العفوية والتعليل اللغوية ثم ذكره ان  
كهم كيفية وصول ذلك الى العدد المذكور وقد بعده وان زدنا في لفظ البعد او الفيد و  
صل الكلام الى اربعين الف مسئلة وانك على حسب الزيادة قبله من ذلك معوم طرفك في القابل  
والعطف والذكي والنسب او فان ان كلامه السابق وقد وقع هذا البيت لشيخنا الامام  
الصدر العالم جمال العقلاء فيلزم منه في العلوم وسير وقتة التحصيل حمل الدير الشيخ  
اي عمر بعينه ابر الحجاب بارض الشاع وامتني فيد وتغنى وادع فيه ونوع رحة الله تعالى  
وقد تر روم الكريمة وعاء نافي ليل في لفظه ان وقع بعينه ونهجه في ذلك بهو في  
ذلك ما وهب الله تعالى في من قبله من امور لم يتعرض لها الشيخ ينبغي زيادتها وايضا  
ثم في جوان ابر الحجاب في ما لم يد بعينه في ذلك بهو في لفظه ان وقع بعينه ونهجه في ذلك بهو في  
الانوار فان في كلامه وتغريب اجوبة السائل ان تعلم ان جميع الاجوبة الغاية  
مضمرة في اربعة اشهر طربا وواسطة فان طربا حيا في اربعة اشهر ونحو النجدة والواسطة شوان  
وشعبان وتغريب ضبطها ان جميع انبياء الله قبله والجواب في النجدة او بعد ما يجواب

الحمد لله

جواب في الحقيقة تتعلو بالشم على الظلال بضم ذلك الغرض في العطف انما  
لما تشد بعض العطف  
وما يقول البعيد انك الله ولا زال عنده الاحسان  
في عطف الظلال بضم قبل ما قيل قبله رمضان  
واعلم ان هذا البيت من نوافر الايات وان فيها معنى واحد فها معاوا وعزها استنباطا  
لا بد من معناه ان العطف الاستيعاب والافهام المستقيمة والافهام المستقيمة من اذ ذكيا  
وراد ان العطف والنبلا بسبب حب ان بيت واحد وهو مع صعوبة معناه ودقة مغزاه  
يشتمل على ثمانية ايات انما نشأ بالتعريف والتقديم والتأخير في استعار الالفاظ في معناه  
ينها دون مجازاتها مع التزام علة الزوا على الفانوي العرفي اللغوي وكريت مستدل  
على مسئلة من المعنى في التعليل التي عينة والالفاظ اللغوية وثمة السلطة جهة المعنى  
وعلة المعنى في شمس فان هذا تقرير البيت على هذه الطريقة من التزام الحقيقة والعوز  
وانما خلاصها من التزام انما هو في هذه الفانوي بل يكون الكلام تنزيها في السائل الاجوبة  
تسجاية مسئلة وعموم مسئلة من السائل العفوية والتعليل اللغوية ثم ذكره ان  
كهم كيفية وصول ذلك الى العدد المذكور وقد بعده وان زدنا في لفظ البعد او الفيد و  
صل الكلام الى اربعين الف مسئلة وانك على حسب الزيادة قبله من ذلك معوم طرفك في القابل  
والعطف والذكي والنسب او فان ان كلامه السابق وقد وقع هذا البيت لشيخنا الامام  
الصدر العالم جمال العقلاء فيلزم منه في العلوم وسير وقتة التحصيل حمل الدير الشيخ  
اي عمر بعينه ابر الحجاب بارض الشاع وامتني فيد وتغنى وادع فيه ونوع رحة الله تعالى  
وقد تر روم الكريمة وعاء نافي ليل في لفظه ان وقع بعينه ونهجه في ذلك بهو في  
ذلك ما وهب الله تعالى في من قبله من امور لم يتعرض لها الشيخ ينبغي زيادتها وايضا  
ثم في جوان ابر الحجاب في ما لم يد بعينه في ذلك بهو في لفظه ان وقع بعينه ونهجه في ذلك بهو في  
الانوار فان في كلامه وتغريب اجوبة السائل ان تعلم ان جميع الاجوبة الغاية  
مضمرة في اربعة اشهر طربا وواسطة فان طربا حيا في اربعة اشهر ونحو النجدة والواسطة شوان  
وشعبان وتغريب ضبطها ان جميع انبياء الله قبله والجواب في النجدة او بعد ما يجواب

شعبان















































بغلاء عليها علم بالطلاق لئلا يكون بين الا وحلف الطلاق بالطلاق كما لا يخفى وما  
 انما يبرهنه الطلاق على فسخه وحيثما لا يجمع في احواله وحيثما لا يستقيم ان اراد  
 لياخذته من جاره اراد ليقرضه فله ان لم يقبله لم يقبله وامر منها والبر ان لا يبر  
 ذمتها والعارية انما فيها الغيبة امرها ما لم يقض به الغيبة لم يلزمها في الحكم ولا تركها  
 وقد تسقط ان لو قامت بينة بذلك كما انما هي في المدة وممنع من رجل امره  
 كالحق لغد فلتلي كذا وكذا وقال الاخر امره ان يقرأ ان كنت فلتدعي عليه بيمينه بيمينه  
 يميناً فان ابرأه من ذلك هو المعروف ونفل ابن التمسك عن ذلك ان كذا من طلاق  
 لا في بعض الامور او من طلاقها حاله ويتصور معارضة حالها اذا اختلفت ميتة مع مذكية  
 بانها جرمان فكل انما يناسب على هذا طلاقها واجاب بعض اشرافه بتعريف المحكوم  
 عليه في الذمكية والاذن لو تعدد ما لا انشائس وكل من يدين في كذا حاله لكان ذلك  
 منها الكثرة لتعدد تعبير المحكوم عليه بالتمتع والكتاب محقق لليمين وعدمه  
 خلاف وكلام الكتاب انما ان شك او تحاشا انها يمينان وفي كتاب (النفق) الاونة (النفق)  
 لم يفسر مقالها هو حرام دخل المصعد وقال الاخر هو حرام لم يفسر عليه في يمينه  
 ان ادعيها بيمينه شكلا عتق عليها ما لا يبرأ من الفاسخ بغير قضاء وقال ابنه بل لا يفسخ  
 المغيري ويغيري القولان هذا انتهى فليست من حلف على رجل ليا كذا بيمينه بل  
 لغم وقيل ان كذا (القول) لا يبرأ من الشك وان كان كذا في اخره ابرأته انما هي للبرز لو ف  
 وقال في حاشيته اذا حلف لغريمه بالطلاق على حقه لا يبرأ منه على قدر حقه  
 باخذة بزيه يمينه ان لم يوفى عليه (البرز) لم يبرأ من حلفه بل هو مبرأ من حلفه  
 منع بلاءه من بركه مع براءه بذلك نظري وقال ايضا مسئلة اذا حلف لا يبرأ من حلفه  
 زوجته براء بلفظه واحدا لا يبرأ من حلفه حتى تنفذ عدتها (البرز) لم يبرأ من حلفه انما هو الطلاق  
 كلف وان اراد بها ان يفسد وقوعه في علمه او علمته وقد جعل الشيخ **قوله** وان شهد  
 شاهدا بجرامه او اخر يمينه فقال البرز لو يمين انشاء سبيل الايمان فانه يذوقه وان شهد  
 احدها باليمين او اخر يمينه فقال البرز لو يمين انشاء سبيل الايمان فانه يذوقه وان شهد  
 او اخر يمينه او يذوقه اذا اختلفت الايمان كذا وكذا (البرز) لم يبرأ من حلفه وان شهد  
 بهذه النعم اذا شهد احدها باليمين الايمان فانه يذوقه والاخر به لحلف عليه حرام انما هو الطلاق  
 شلا الشهود هل حلف بعدة امكنه شيئا الا ما يقع بعدد الزوج (الشهود) ان يمينه

الظاهر

ولهم ان لا يبرأ واعرف للحنفي في تعيق الشهادة ما يدل على ان يمينه كذا وانظر  
 قوله واخر هذا النعم اذا شهد احدها باليمين الايمان فانه يذوقه والاخر به لحلف عليه حرام انما هو الطلاق  
 مع ما قلناه في اوائل سبيل الطلاق في انشاء كذا من حلف على مسئلة سبيل عنها ابن رشد مقتضيه  
 لمساواة بينه وبينه في حلفه ما تقول فيمن سأل عدل عن زوجته فقال لا اقبل في قباله لم ذلك  
 فان لم يلقها حاله يابو شهد عليه مفسور ان قال له هذه الزوجة الايمان فانه يذوقه ان كذا في بزوجته  
 ابدا هو هذا تعيق الشهادة او لا يجل جلد ايا مسئلة لا اقبل في امره الى اخره وهي مختلفة  
 (الشهادة) لا تلقى وان كذا بالشاهد حلف على تكذيب كل منهما ويعني بزوجته فقال  
 ذاك والله تعالى اعلم **قوله** او يتكليف على دخول داره رمضان وفي الحج  
 قال في المذنبه واذا شهد احدها ان قال في رمضان ان دخلنا داره عمو والطلاق ما امره طلاق  
 وشهده اخر ان قال في الحج وشهد عليه بها او فيهما ان دخلها بعد الحج  
 طلقا عليه فان لم يبرأ من حلفه شهدا على حلف الطلاق واختلف في موضع عقد  
 اليمين انتهى **قوله** وان شهد طلقها يوم ما يبرأ من حلفه في يوم ما يبرأ من حلفه في يوم ما يبرأ من حلفه  
 الاخر في شهادته ورفع الحزم والعدالة تنفع الطلاق المحكوم به لا تنفع عليه **قوله**  
 لا يبرأ من حلفه ان الشهادة اذا كانتا على حلفه لا يبرأ من حلفه ان كذا من حلفه ان كذا  
 لان امر حنفي واحد فيلقان كما تقتضيه بيمين حلف ان لا يكلم زيدا بشهد واحد كذا في اد  
 في الشوق و اخر انه في السجود كذا والله تعالى اعلم فان الشيع ابو الحسرة او اخر كتاب الا  
 يمان بالطلاق عن الفاسخ عياض ما يبرأ من حلفه ان كذا في هذا ان لا تلقى الشهادة بالطلاق  
 على الا بعد الحنفي كذا شهد على الحلف على دخول الدار او اخر على الحلف على كلام زيد  
 انتهى وفان في المذنبه وان شهد احدها ان حلف بالطلاق ان لا يدخل الدار وان دخل  
 وشهد الاخر ان حلف ان لا يكلم فلانا وان كذا لا تلقى عليه ويلزم الزوج اليمين ان لم يلق  
 وان نكل بيمينه كذا في قوله بل لا الاخر ان نكل طلقا عليه ابو الحسرة عن ابن سريج  
 يبرأ من حلفه ان شهد وكذا ايضا اذا شهد عليه واحد ان حلف ان دخلنا الدار فالتنا  
 كذا وان شهد الاخر ان حلف ان كذا في حلفه شهدا عليه ههنا فيهما في المصودة في  
 ههنا انما يلقى وطاهره ورفع الحزم في كتاب (النفق) انما يلقى والله تعالى اعلم  
**قوله** وان شهد بالطلاق واحدة ونسبها الى تقيير وحلف بالطلاق واحدة تقوله وان  
 حرم فلان البرز في سبيل الايمان في انشاء الكلام على مسئلة من امره بيمين حلف ما يبرأ

الشيخ





ونظرت انما ان اذ كان محمدا رجلا وسبع مائة من اهل الطلاق وشك في امر التخليص ولا  
يشهد متى يتفق احد التخليصين فظاهر ان لا يميز على واحد منهما او عرف التخليصين  
تلفيق الشهادتين على التمييز على هذا يرجع ويوجب التمييز بينهما على التخليصين  
**مسألة** ان موضوعها توكلها بل ان العزل انما يكون موقفا او قاطعا لا ان  
ايضا الطلاق ينقسم الى قسمين اما بشارة الزوج او بتعريفه لغيره اي ايقاعه من غير  
من الكلام على القسم الاول انما ينقسم الى قسمين احدهما انما يكون على طلاق او على  
وتنقسم لان التعويض في التخيير يقال فيكون امر التخيير اذا رده اليه والى غيره التوكيد او  
ان التوكيد بعد ان لا على سبيل التثبيت عند وكيد والمؤكد والتخيير انما يكون اذا لم يفسرها  
لانها ملكا ما كان ملك الزوج او ما العزل من التخيير والتوكيد في غير التخيير لا مشاركة للغة  
مبهمة فقولهم في المشهور كما سياتي ان الزوج ان يملك المملوكة دون التخيير انما هو مستبعد  
من العرف وهو هذا جعلكم انكم في العزل من العرف وغيره وان كانا معا للعرف انما ان العرف  
مواجع للغة او في بعضها لان التوكيد اعطاء ما لم يكن حلالا ولذا قلنا ان الزوج انما  
يملكها انما اصله ملكه بطله بغيره انما ما اعترف بانه اعطاه واما التخيير فمطل اهل  
اللغة حين ملكه من التخيير اذا جعله اختيارا فيكون قسم الزوج معناه ان الزوج مع  
ايتها انفسا على العلة والظاهر انما يتفق لها اذا جعلها على حال ان يكون للزوج  
عليها حكم وانما يكون ذلك بعد العزل في ايقاع الطلاق انما التخيير واما من انما  
ابرم به التثبيت فيه توكيد او رسالة وتوكيد وتخيير التوكيد جعل التثبيت من التخيير باقيا  
منع الزوج منه فلم يعزل قبله اتعاقا ورسم التوكيد في كتابها او كان لا يميز في فعل  
اجتطعها او الرسالة جعل الزوج اعطاء التوكيد فيكون التخيير وان كان لا يميز في قول  
احدها كما قلنا في التوكيد جعل التثبيت معا فيكون التوكيد جعله الرسالة في اللغة في التثبيت  
في الطلاق نظرا لانه يميز بينهما في التثبيت بالتخيير في ايقاع الطلاق انما ان يرد قوله  
التثبيت فيه ما هو اعز من التثبيت في ايقاعه او بتخيير وهو قوله في التخيير او نهى عليا  
اي على ان لا وفاء في التوكيد الصيغة كذا في يد على جعل الطلاق بغيرها او يدينها  
دون تخيير بقوله امر كذا او كذا في نفسه وانت كذا ان شيئا او كذا في كذا  
في المرافعة وغيرها ملكة في التثبيت وليتذكر امره في التخيير صيغة اختيار او اختيار  
نفسه وروي عن ابي حنيفة في قوله لا اوافقك امر كذا في التخيير وقوله وعزل جوابا للزوج يعني

واجماع اهل العلم في هذا  
تبيين التخيير في التوكيد  
الزوج انما هو الذي  
حكما التوكيد عليه في التخيير  
التخيير في

ان المملوكة والتخيير اذا اجابا جوابا صحيحا والطلاق بطله بغيره في ايقاع التثبيت ما اذا العزل  
بالتوكيد فلا يخلو المملوكة من ايقاع الطلاق او واحدة او اربعة التثبيت او بطله يد (عليه) او  
يكون او غير ذلك فيقول لا يريد به بعض (الطلاق) او كذا او شيئا غيره او تسكت عن طلاقها  
اجابتها بغير (الطلاق) انما او بطله يد (عليه) فيقول قبلنا نعم او اخترتها او  
بنتها او مرتبتها بين يدي لم ان سكت او اتركه ولم يدع نية ولا قول ابدا انما بعد زوج ولا  
يلتفت الى قولها انما ارادنا به واحوله واما اجابتها بطله بشكل فلا يدري ارادنا  
به الطلاق كله او بعضه او لم يرد به شيئا فانها تسكت وكذا ان قالتا وهي بين محمول  
بها خليت لسبيلك ما نهى تسكت ثم ارادنا انما هي قتيبة فانه التثبيت اذا وقع  
الطلاق المملوكة قبل العزل فلهذا النصف من صحتها لانها لا تفتقر فتنار نفسها في ان  
التثبيت في ايقاع الطلاق والتثبيت بطله والطلاق بالتوكيد اذا كان بعد التثبيت رجعي انما  
ان يملكها على ما فيكون باقيا في الخلع انما هي في التام ولو في التوكيد في قوله انما  
التخيير من المدة على ان لا الرجعة قوله كذا في بعض النسخ او كذا في بعض النسخ  
نفسها بان تقول طلقنا نعم او انا كذا او بنت منك او بنتك في بعض النسخ كذا  
اي كذا فان لا كذا في قوله ورد له اي رد ما جعلها من التوكيد والتخيير كقولها  
ردت انما ما جعلته في اول اقبله قوله كذا في بعض النسخ كذا في بعض النسخ كذا  
كانت على غيرها خاير في التوضيح واما اخرى اذا كانتا على علمه وبعدها الزوج في قوله  
عليه المدة ووهو ان كان في المدة انما تقرر على العلة في التخيير والتوكيد مساو  
له في المدة فان ادى على المملوكة انما في القول فلهذا وان اعملها في ملكته  
خلوها وان اصابها فالتا كذا في القول فلهذا مع تحينه فلهذا ما اذا فعلها ما  
في القول فلهذا انما هي قتيبة مع كذا في التوضيح انما اذا ملكته من مميزات  
الولد بسقط خياريها وهو كذا في التوضيح انما في القول فلهذا وان رضيت بالخلو واراها النسخ  
او غلوا (تثبيتا) مما يكره في الولد فقد سقط ما يدينها اذا زعم ان اصابها في قولها وفان  
الكرهية او اغتعلت وقال كذا في القول فلهذا مع تحينه فلهذا الولد لا يكون  
انما على عينة وصحة وهذا كذا في القول فلهذا في غلها انما في قوله ما اذا غلها  
او ملكها انما بانها في تزويجها ان خياريها يسقط فلا لا في مضمون التوضيح الرضي به  
بالاحاطة وبه يستحق العزل والرضي به لا يسقط ما يدينها ولو رضيت بالاحاطة

وراد عن التخيير في التوكيد  
ما في قوله في التوكيد  
ما في قوله في التوكيد







تقيم على قولين وشبه التخصيص وهو ان الميراث لا يرثه الا من كان له في الميراث حق فلو كان الميراث من غير هؤلاء لم يرثه احد من هؤلاء  
 وبطلان ففتاها بواحدة في اختيار التخليق في ميراثه فلو كان ففتاها بواحدة  
 انها لو ففتاها بواحدة في اختيار التخليق في ميراثه فلو كان ففتاها بواحدة  
 ويلقى ما رآته فلا يرثه احد من هؤلاء فلو كان ففتاها بواحدة  
 في شرح لهذا الميراث ان اختيار التخليق في ميراثه فلو كان ففتاها بواحدة  
 بطلان ففتاها بواحدة في اختيار التخليق في ميراثه فلو كان ففتاها بواحدة  
 فلو كان ففتاها بواحدة في اختيار التخليق في ميراثه فلو كان ففتاها بواحدة  
 ان ففتاها بواحدة في اختيار التخليق في ميراثه فلو كان ففتاها بواحدة  
 اشهرها مذهب الكتاب ان اختيارها ثلاثا ولا مذكورة للزوج فلو كان ففتاها بواحدة  
 وان ففتاها بواحدة في اختيارها ثلاثا ولا يرفع من ثم اختار هذا الاصطلاح لاختيارها العدة ولها  
 بما جعل لها وهو المشهور او لا يكون لها بعد ذلك ان ترفع بالثلاث وهو قول شيخنا  
 الموازين المشهور بل لم يتبين منه الرضوخ لما افوتنا في ميراثه الا وهو الزوج فيما لو ففتاها  
 ميراثا بالطلاق لا تميزه ولا تتردد اشهر فتشعر امره مع صغير من التوفيق وقال ابن عمر في ولففتا  
 ان ففتاها بواحدة في اختيار التخليق في ميراثه فلو كان ففتاها بواحدة  
 رها وبقيت ما تلتها في كتابها الثلاث المشهور مع الاثم والنجاسة مع التوفيق والنجاسة  
 عبر الاثام وهو في كتابها الثلاث المشهور مع الاثم والنجاسة مع التوفيق والنجاسة  
 ان يفتاها بواحدة في اختيار التخليق في ميراثه فلو كان ففتاها بواحدة  
 في التخصيص انها اذا وفتاها بواحدة في اختيار التخليق في ميراثه فلو كان ففتاها بواحدة  
 ذلك كما يقع الثلاث وهو ظاهر ونسبها وان خيرها مطلقا فاختارنا في التخصيص بواحدة  
 ولم يقع عليها الطلاق الا ان يتقدم له فيها خلفه بل انت لان بالتخليق في ميراثه فلو كان ففتاها بواحدة  
 ثم قال في ميراثه بواحدة في اختيار التخليق في ميراثه فلو كان ففتاها بواحدة  
 قد بان من منه بالثبوت ولا يقلل الا بعد زوج وكتبت في الموازين ما يدل على ذلك في الاصل  
 وهو غير صحيح لا يتوخى فيه خلاف اشهر المطايع مع من ففتاها بواحدة في اختيار التخليق في ميراثه فلو كان ففتاها بواحدة  
 انها لو ففتاها بواحدة في اختيار التخليق في ميراثه فلو كان ففتاها بواحدة  
 الارشاد وشارحيه والله تعالى اعلم (الثلاث) فلا يرثه احد من هؤلاء فلو كان ففتاها بواحدة  
 منها ان الخلافة اذا رضى بها فخذ بعض الاولاد دون بعض فانه ليس لها ذلك ووجه الإقامة

او في التخصيص

ان جعل منها الجزء من الميراث لا يستقل ميراثه اطلاقا اشهر من اول كتاب التخصيص  
 ميراثه الاول فان في الميراث فلو كان ففتاها بواحدة في اختيار التخليق في ميراثه فلو كان ففتاها بواحدة  
 ثم انشدد الى الجمع او التفرقة بمقالها اختيارا او اختارا الى الجمع او التفرقة بمقالها  
 لم يرد ذلك طلاقا بل ان عليه اشهر من ان يرثه احد من هؤلاء فلو كان ففتاها بواحدة  
 عليه كما قال في كتابنا محمد اشهر من ان يرثه احد من هؤلاء فلو كان ففتاها بواحدة  
 فان ان الطلاق ومعنى قوله ان اراد به الطلاق فهو الطلاق ان اراد به الطلاق  
 التخصيص ان يرثه احد من هؤلاء فلو كان ففتاها بواحدة في اختيار التخليق في ميراثه فلو كان ففتاها بواحدة  
 اشهر من ان يرثه احد من هؤلاء فلو كان ففتاها بواحدة في اختيار التخليق في ميراثه فلو كان ففتاها بواحدة  
 الطلاق او لم ينو عدد التزم (الثلاث) وان كان ففتاها بواحدة في اختيار التخليق في ميراثه فلو كان ففتاها بواحدة  
 امر الطلاق وميراثه احد من هؤلاء فلو كان ففتاها بواحدة في اختيار التخليق في ميراثه فلو كان ففتاها بواحدة  
 امره بواحدة في اختيار التخليق في ميراثه فلو كان ففتاها بواحدة في اختيار التخليق في ميراثه فلو كان ففتاها بواحدة  
 اشهر من ان يرثه احد من هؤلاء فلو كان ففتاها بواحدة في اختيار التخليق في ميراثه فلو كان ففتاها بواحدة  
 في الميراث فلو كان ففتاها بواحدة في اختيار التخليق في ميراثه فلو كان ففتاها بواحدة  
 وعرض قوله في الميراث فلو كان ففتاها بواحدة في اختيار التخليق في ميراثه فلو كان ففتاها بواحدة  
 ان كلاً منها ففتاها بواحدة في اختيار التخليق في ميراثه فلو كان ففتاها بواحدة في اختيار التخليق في ميراثه فلو كان ففتاها بواحدة  
 لسفوف منها ففتاها بواحدة في اختيار التخليق في ميراثه فلو كان ففتاها بواحدة في اختيار التخليق في ميراثه فلو كان ففتاها بواحدة  
 في مسئلة طلاقها واحدة في كتابنا بعض ما جعل لها وللزوج فيه غرض لا نه اذا وقعت  
 الثلاث سفوفها بواحدة في اختيار التخليق في ميراثه فلو كان ففتاها بواحدة في اختيار التخليق في ميراثه فلو كان ففتاها بواحدة  
 الثانية بل انها لم تترك شيئا للزوج فيه غرض ولا وفتاها بواحدة في اختيار التخليق في ميراثه فلو كان ففتاها بواحدة  
 على التمسك فانه في التوضيح في ففتاها بواحدة في اختيار التخليق في ميراثه فلو كان ففتاها بواحدة  
 الطلاق بالاختيار المتقدم وان وطئها قبل ذلك ما لم يسقط الحكم المتقدم وان اراد  
 بعد ففتاها بواحدة في اختيار التخليق في ميراثه فلو كان ففتاها بواحدة في اختيار التخليق في ميراثه فلو كان ففتاها بواحدة  
 نولها الا ان ففتاها بواحدة في اختيار التخليق في ميراثه فلو كان ففتاها بواحدة في اختيار التخليق في ميراثه فلو كان ففتاها بواحدة  
 نولها كفتاها بواحدة في اختيار التخليق في ميراثه فلو كان ففتاها بواحدة في اختيار التخليق في ميراثه فلو كان ففتاها بواحدة  
 والتطليق العلم من التخصيص بالزمان او بالمكان او باليد على الاطلاق ما لم يوقعها الا في  
 ويلزمها ببقاء الطلاق او رد الا الى الزوج بل لم يفعل اسقطه ميراثها لما تقدم في قوله



ووقعوا وان قال الحق سنة متى علم فتفقد او نزل ولا اسفله الخاتم وقوله او توطأ بغير  
 ان التملك والتملك اذا ملكنا التزوج وحيدها بل طردها وهذا القول رجع اليه ملك بعد  
 ان كان يقول انها اذا تزوجت فامر بالملك والملك بها حتى يرى انفسا فتركا ذلك فوطأ  
 على النكاح ان كان فيه الرغبة بل وان كان ملكها واسرع الفياح عنها لم يسفك خياريها  
 بخلاف كما انه لا يختلف في ان الملك يبرها وان اعترفوا وملكها بالملك ان كان لها امر كبر  
 متى شئت ما لم توقع واليه اشار بقوله متى شئت واختلف اذا وطئها هل يقطع وطئ  
 خياريها وهو قول ابن القاسم او لا يقطع وهو مذهب اصبح فانه التوضيح ولا خلاف انه  
 لو تزوج المقيم او المملك علم ان ذلك لا يكون للمرأة الا باختيارها الما او نزل على ان ذلك  
 يبرها وان تعرفا انه يعمل على ذلك فوله واذا رجع القاسم بالسفوك فانه لا يقطع  
 وعليه جماعة القدر فان التملك وبه الغطاء وعليه جمهور الفقهاء ما لا انتهى فانه التوضيح  
 ونقل اذهب ان ملكا انما فان سقايه وار انفسى بالملك فله ثم رجع عنه الى ان ملكا انتهى  
 قوله ومما لا يتبين لعلها بغير وعلم كذا لعلها تهوره وافح جرح فلان النفس  
 ولو قال المرأة ان تزوجت فله الخيار او كذا تزوجت او كل امرأة ان تزوجها لم يبرها  
 فوله كل امرأة اشترى بها لعلها لا التملك لا يجمع التملك وقد ختار ابتداء مع بل لعلها ان  
 المرأة اذا تزوجت ان قبل لا يختار جرحه بغيره العقد وقوله واشي التميمي  
 فله بل غناها حاذل المستلزم رسم الشجرة من مسامع ابن القاسم من التميمي والتملك وفلان انتهى  
 ومن غير امراته وهي مقصوره لعلها لم يملكها لانه رضى بذلك لنفسه ولو كانت مقيمة ثم احلها  
 فانه لم يملكه فقط وانما لم يملكها بالجموع ووجهه ان انما رضى فقط بها لم يملك  
 من حلالها وعقلها فلهذا ذهب الى ان لم يملكه طفتا به على غير تلك النسخة اشهر قوله و  
 هل ان بيننا او حتى توطأ قولان انقولا في تميم قولان اذا كانا قد بلغتا في حالها ورجع  
 في رسم الشجرة من مسامع ابن القاسم من كتاب التميمي والتملك التميمي الاول والله تعالى اعلم  
 قوله وهل لعزل وكيله قولان قال الشارح في التوسل في شرح قوله النصف قوله التيمم  
 اغيرها وهل لعزل وكيله قولان قوله ولا التيمم اغيرها هذا هو المشهور وهو مذهب  
 المروزي لصيغ ليس له بعد بين امر امراته اغيرها ويرجع الى امرها ما لا فضا اوردا  
 وعلى الاول فهل للتزوج عزل الوكيل اذا اراد ذلك وهو قول مالك واليسوس وغيره المروزي  
 او لا وقوله لعزل الملك واليه اشار بقوله وهل لعزل وكيله قولان قوله نحو هذا في التيمم

ح  
 لعلها

ومسما اشار حمل كلام النصف على ان في العقد يفسد الا كذا في الكسبي واختلف  
 هل يجوز للمزوج ان يوطأ امر امراته اغيرها لا على المشهور وهو نكاحه في السنة مجوزا  
 وهذا اجمع بين النكاح لعلها جواز له وهل يجوز للتزوج اغيره الوكيل اذا اراد الا لا يحكي  
 اياها ذلك فلو لم يبرها ان لم يبرها ذلك وهو قول الشارح فلان وهو قول المروزي  
 قال ابو روي البر حبيب عراب النكاح وهو قول الامام في زوجته ان تزوجها لا يملكها  
 من الغيرة بما مرها بذكر فتكررت انها فتزوجها وبه وبه ان يملكها لا يملكها ولا يملكها  
 هذا الا خلاف اشار بالقولين الاولين اياها تناول القول الثاني لما يبرها لعلها لا يملكها  
 ومعنى الاعتراف بالجموع في سبب التملك وهو بان يملكها من النكاح اغيرها ولو اخرقتها  
 لم يملكها بالجموع في التملك اشهر ويكره حمل كلام الشيخ على الوكيل المقيم في التيمم  
 والتميم وقد نقل النصف في التوضيح في باب (لو كانت له في عزله الوكيل على المطلق فوليها  
 وذكره في غير النكاح وغير المحرم وغيرها وعلى هذا في حمل كلام النصف والتزوج بتوضيح  
 المطلق اغير التوجة بانواع التوضيح الثلاث السابقة بان يوطأ لعلها سبيل التوكيل  
 في عزله الوكيل قولان ويعلم منه انه لو يوطأ لغيره فليكن او يقيم الم يملك عزله حينئذ  
 وهذا القول مشهور غير ان فيه مخالفة لما جرح به اول القائلين ان اذا موطأ للتوجة فليكن  
 يملك عزلهما اذا كان له عزلهما فليكن هذا امرى يملك حمل كلام النصف على معنى ذلك وهو ان  
 يكون المراد بقوله ولا التيمم لغيرها اي على سبيل التملك ويكون التيمم في قوله وهل لعزل  
 وقوله عايد على التملك والعقل اذا وكل جلا كان يملك زوجته امرها او يقيمها فله عزله  
 او لا قولان وفيه بذل الى ما قاله في التوضيح في باب (لو كانت له في عزله) واختلف اذا وكل  
 جعل زوجته امرها هل للموكل ان يعزله فمضى النكاح وعبر التيمم وغيره ان لم يبرها  
 ذلك قالوا بخلاف ان يملكها علم يملكها زوجها فله ان يبرها فليكن غير ما ان  
 يختلف بعزله كذا لعلها واستشكل المارزي التيمم في الاول بان لا يملكه الوكيل في هذا  
 لو كانت ملكا الا ولى ان يكون له عزله ان كان يملكها جعله تملك زوجته صار كالمستتر في ذلك  
 التيمم ما يبرها بالجموع عند انتهى والله تعالى اعلم قوله **مسما** يجمع من  
 هذا شروع منه رحمة الله تعالى في الكلام على الرجعة بفتح الدال وكسرها فان الجرحى والفتح افع  
 وانكر غير ذلك وكسرها عربة الرجعة رفع الزوج والمالك حرمة الرجعة بان زوجته المطلقا  
 يفرج المراجعة انتهى يريد بالمراجعة ما اذا تزوج من طلقها لعلها فارجعها لان كثير من

ايضا في بيان صحة النكاح  
 ان يزوج زوجته ويرجعها  
 في رجعتها طلقا وجرحا























































































الوجوب وبسبب ذلك تعليل (شعب) بقوله اذ قد ينقطع عابدا ما تعلق به تحت الوجوب انتهى  
 فعنه كذا المذهب انه اذا قلنا ان الحمل قبل برؤية الحيضة الثالثة فهل ينقطع او لا ينقطع  
 لا ينقطع الدورية خوف انقطاعه بطله على ان كلام اشعيا وبما في اوله ينقطع الا بعدا من الغالب بناء  
 على انه خلاف واذا قلنا بحدوثه بالوجوب كما اذا قلنا ان الحيضة الثالثة لا ينقطع وحدها من الحيضات الثلاثة  
 مباح اشعيا من كلامه ان السنة على الاستصحاب استدل على ذلك بما جاءه ان اردته والله تعالى اعلم  
 فيبني على ان الاول فاله في توضيح اختلاف القائلين بحمل قوله على الخلاف لو انقطع النكاح  
 الحكم عنوا من الغالب مضافا الى غير ذلك من الخلاف لا يفرق بين ذلك والزوج له ولزوجه او لا واولا  
 ان مذهب ابي الفاضل في مقدمه ان الحيض واحد بابو العباد او لا والعدة ومنهم من قال بل يفرقها  
 والغالب يوجب منها ابي الفاضل ما طلبه الشعب الا ان اصل عدم انقطاع النكاح وهو ايضا الغالب  
 فلا يلزم منها وجوب ولا استصحابا في معنى مخالفة (اصل) والغالب هو ان هذا مذهب جمهورهم انه  
 ان لم يتفادى بها لا احتساب به حيضة اشعيا **الفرق** قال في التوضيح اذا كانت الزوجة بعد  
 رؤية النكاح وقبل انقطاعه ما لم يعمل امرها فيه على التماس ولا يبرئها مطلقا وان ما في التوضيح  
 حينئذ لم ترقه ان تلامه وان طلقا قبل موته باليوم والنسب (الفرق) انقطع النكاح طلقا وكان  
 موته باثره فلو طلقا الا في وقتته فله ابراهيم **السلام** **الثالث** قال في التوضيح قال عياض اختلجا  
 اذا راجعها زوجها عند النكاح هذا النكاح وعدم تلامه ثم رجع النكاح بالفرق هل هو رجعة باسدة اذ  
 قد ضم انها حيضة صحيحة وقيل الرجعة هي ما قبله وهو الصحيح وقد قيل لا يتصل رجعة اخرى او لا  
 خليل وهذا الكلام به على انها لو لم يعاود بها النكاح الرجعة هي صحة وان للزوج الرجعة وان طلقا  
 قبله الا في احدى النكاح ثم اعدا انقطاعه **اشعيا** **قوله** ورجعه فدر اخير منها هل هو يوم او بعد  
 وفي النكاح ذكره او افضياله يولد له فتعده زوجته او لا وما تراه اياييسة هل هو غير للنساء  
 لا كسرى رحمه الله تعالى ثلاثا سيما بل وان يرجع فيها للنساء ولم يدر في ردونة الرجوع للنساء  
 في الثانية والثالثة او لا في الثالثة اقل المسئلة الاولى في ذكر المذهب انه يرجع في قدر اخير منها يعني  
 في باب العدة للنساء واحترز به الامر بالعباد اني وان نفذ ان لا احد لا فله به النسبة الى العبدان  
 ويشترط ان الرجوع اليه هل يكون اخير من ما او غير من وما وظهر كذا من جهة الله تعالى في الرجوع  
 الا كلام انه مبني على كل كلام في ردونة ليس في ردونة او لا في ردونة او لا في ردونة منها وانما عاها  
 فرائد عند ما حقت ايام مرجعها عن ابي يعرج من ردونة او لا في ردونة او لا في ردونة منها وانما عاها  
 وان لا بد بعد ايام كسرى يكون هذا الها ايضا فموتها ميراثه يوم ما او بعض يوم او يومين

المنقطع

ثم انقطع ما به قال النساء انه مثل ان لا حيضة اجزا منها والام يكره استبراء له معها او لم تنقطع  
 حتى يفرغ الدم ما يعرف ويشتبه من انه استبراء له معها اشعيا من قال المذهب في التوضيح قد  
 تنقطع ان لا يبرأه وابرر شدة ما ولا على ردونة انه لا حد لا قبل الحيض هنا في العباد ان وان كسرى  
 خلاصه في ردونة ونحوها (رد) ثم انه لا يشترط من ماله غير التبريد واستبراء الحكم او ما تقول  
 النساء انه حيض اشعيا وهذا انما اراد المذهب ان يشعيا عليه كسرى عاها من ردونة او لا في ردونة  
 بن لا كما تقدم وكلام ابرر شدة ان لا حد لا في التوضيح هو رسم المذهب الا في ردونة سمع اشعيا  
 كلامه السنة واستدل على ان ذلك مذهب ابي الفاضل وروايتهم ما لا بد من ردونة بقوله فيهما ان  
 الامه السبعة اذا دخلت في النكاح من اول ما دخلت في صبيته عام الحشيم وقد حل الحشيم ان يقول  
 ويستمع ويجوز للمراة ان تتزوج باقون من ماله ولا معنى لاستصحاب النكاح لان النكاح اذا انقطع  
 لا يخلو ان يعود عن بعد او في ماله علة عن بعد انكشاف ان ذلك النكاح هو الحيضة الثالثة وان  
 هذا النكاح حيضة رابعة وان علة عن ماله علة ماله لا في ردونة او لا في ردونة انما هي الحيضة الثالثة  
 وان ما يستصحب من الحكم ملغى لا حكم له في ذلك كلام ابي الفاضل في كتاب الاستبراء ثم فلان وعلى  
 قوله هذا مبني على ان النساء يفرقن ان لا يكون حقيقا يكون الحكم في ذلك على ما في كلام اشعيا  
 ومع على ذلك انما هي القليلة تلك (الامام) اعم فانها لا بد على المذهب انها لا تنقطع لان الاختلاف  
 انما هو بالنسبة الى العدة لا الى اسفله انطلاقة فان روى عن مذهبها انها تنقطع انطلاقة وهو  
 خارج عن المذهب مثل قوله اذ حيضته انشعيا ونقل الفاضل عاها ابرر شدة انه يقول انها تنقطع  
 انطلاقة واعتبر عليه وفارقه قوله نظري ولا يوافق عليه ونقل المذهب كذا في التوضيح وقد  
 علمنا ان ابرر شدة انما نقله عن مذهبنا واعتبره في ردونة وقد تعفت ابرر عرفة ذلك على عاها  
 والله تعالى اعلم ونقل ابرر عرفة كلام ابرر شدة ونقل بعد كلام ردونة في راحة (الشعور كذا في ردونة)  
 له ولعلمه افقوى من بعض التنقيح المتقدم ونحوه اربعة الشهور منها اذا رأت اول فطره من راحة  
 الحيضة الثالثة ثم فطره في الشهر في اقل الحيض في العدة خمسة افقوا (الاول كذا في ردونة)  
 الثاني يستل النساء وقد تقدم عزوها (الثاني) يوم رواد (الخطابي) على ما ان اراج ثلثه انما في  
 ابرر مسئلة الخامسة خمسة ايام ابرر الماشي والله تعالى اعلم واقل المسئلة الثانية وهي قوله  
 وفي ان المنقطع ذكره وانثياله يولد له فتعده زوجته او لا وهو كفون ابرر الماشي ولا يجب بوط  
 النكاح ولا بالحيض ذكره وانثياله بخلاف النكاح في الفاضل وبها فيه وبكسرى يستل ما كان يولد  
 له من العدة والامام علة ولا يلحق والامام في كتابه (النكاح الا في ردونة او لا في ردونة او لا في ردونة)

اشعيا



































































ونبيل على اهل البيت وهي حامل التي عليه اجرة القابلة بفارق استعانة الا ولا  
اعلم عليه ولا صفتا احدا سألني هذا الجسد رثت قوله ولا اعلم عليه بفتح (ن) على قوله  
واضح يراد به على لا ب وفار اي انما صاع كذا ام يستغنى عنه انحصار فهو على المراتل وان  
كلا لا يستغنى عنه النساء فهو على لا ب وان كذا ينفعان به جميعا فهو عليه جميعا على  
فدر منفعته كذا واحد في ذلك وقع لا ب رسم بوع من سماع عيسى كذا في جعل لا ب لانه في ثلاثة  
افواه اشهر في مخرج النوازل على الرجل ان يقع جميع مصلحة زوجته عن ولادتها واجرة  
القابلة كذا تحت او مطلق الا ان تكون امه مكلفة فيسقط ذلك عنه لا في غيرها فيوليدها  
وليس عليه ان يعا على عبد سيدها وان كان ولد له انتهى قوله **وزيفة تستغنى به كذا** يعني  
ان الزينة التي تستغنى بها المرأة بانه يغني عن الزوج لا فيجب عليه الفياح بقر ورياتها  
التي اغناها لهنها وانا الزينة التي تستغنى بها كذا لا يغني عن الزوج بها كذا في قول  
البيضاقي القاهر انها عليه مائة اولي انه اذا كذا هذه عليه بتركها في غيرها ما حرم غيرها  
خلاف النعوم عليه في الذهب وكذا في غيرها فيسقط ذلك عنها فيسقط ذلك عنها فيسقط ذلك عنها  
والله تعالى اعلم **هو له كذا ومن معتاد بوجاهه وشك** انظر في قوله وحملته  
عن قوله معتاد بوجاهه ان لا يعرفهم انفسا بها ولو لم يكونا معتادين وقد قال (ن) رثت في  
بوسع الجوارح من سماع حج من كلف السنة او جيت في هذه الرواية على الرجل في وجوه امراته من  
ادهر ما تدهر به ومن الحنايا التي تشك ب و ذال لا تعرف عندهم وعادة تجري عليها سائر  
ولا يعرفون الا عندنا اذ لا يعرف نسائنا ولا اهل كل بلد من الاخر فيهم وما جرت عليه قواما  
البيع والكيبا والنعيم وانما الخشاب اليدبر والرجل لا يعرفون على الرجل في من الا فانه  
ابره في رسم الافقية من سماع عيسى انتهى في سماع عيسى واما الطبيب والزعفران وخلاف  
اليدبر والرجل لا جانا بانا نقول انما هذا وشبهه للرجل في الحنايا التي تشك ب في نسايبهم  
مخرج به فليس يلزمه حج يغني به عليه انتهى خلقت وعرف اهل الحجاز في الحنايا كذا في  
رثت عن نسايبهم لا يشتطون بها ولا يغني بها عندهم وقوله شك القاهر انما اذا كانت  
به لالة (شك) يكون كذا في الا مواضع لا في مملكة وعلى هذا لا يجب من الحنايا والله  
الا ما جرت به عادة اهل البلد انما يستغنى بتركها كذا في السور عند اهل مكة كذا  
مجموع لتفهم المصنف قوله معتاد بوجاهه الله تعالى اعلم قوله واخذوا اهلها وان يكره  
ان يجيب على الزوج اخذ الزوج اذا كانت اهلها للاخذ في شرف قدرها وكذا في غيرها فيجمع هذا

هو التبادر من قوله اهلها ثم يقال ويريد باني ان يكون الزوج متسعا للاخذ قدرها وكذا  
فان الرسالة وان التسع عليه اخذ زوجته وهذا يستفاد من قول (ن) رثت بعد هذا ولها  
البيع الخ فانه يغني (ن) لا يغني عليه بغيره عن النفقة على خادما كذا يغني عليه بغيره  
عن النفقة عليها والله تعالى اعلم **في** قال الغني كسبي في كتاب النفقات في حديث السيدة  
ما لمحة رضي الله عنها ولا خلاف في استيفان خد متسعا بنفسها بوجاهه لانه دعوته للزوج  
وهي مندوب اليها انتهى قوله **وله التمتع بشورتها** تقدم ان الشورة يقع الشيء  
الجمعة وانها التمتع وما يحتاج اليه اليها واقا الشورة بان في معنى الجملة وما ذكره من  
التمتع بشورتها فهو كذا في الفاء في التمتع بشورتها التي من مهرها ان لمزمتها  
التي هي فيه والاقا انتهى وكانه يشترط في التمتع ونفقه طاب الشامل في من التمتع  
مران هذا الفاعل جار على المشهور ان المرأة يلزمها التمتع بها واقا على الشاذ ولا  
انتهى بمناخ قوله **ولا يلزمه** بعد لها يعني انه لا يلزمه ان يشتري لها بدل الشورة  
ان دخلت عليه بها ولا يلزمه ان يشتري لها شورة ما لا يستغنى عنه طار في التمتع  
ابره جيب وانما اخلفت الشورة اولم يكره صداقها ما تشتر به بعلمه الوسك من الا  
معا يلزم للشاة والقبض وكذا في الاصل فيرض الوسك من شورة لها انتهى  
وقال (ن) رثت في سماع عيسى ابن ابي نعيم يرض لها النكاح في السور والعراش والوسادة وال  
والتي اراد في حلقه خوف العقارب وشبهها ابي سطر في البرجيب ان كذا حديثه  
البناء وشعرتها من صداقها فليس لها في ما لا يلزم ولا في غيرها من النفقة بل لا  
الا فيصنع به الا معها به الا مقتا السنة وحج الحائض يريد الا ان يقل صداقها الا  
او كان بعد البناء قد كمال بعلمه ما غن على عنه بها في الا في الوسط في امر ومعرفة وازار  
ومحاف ولبد تغني به على جراتها في الشاة وسرير خوف عقارب او حنايا او طار او  
بر اغنياء الله كذا سري عليه وحقق حلقا يكون عليها (ن) رثت في حجب ثان او بردي انتهى  
وكذا في الخارج بوجاهه ان المشهور ان لا يلزمه ان يخلع شيئا من شورتها وانما الجشوة  
يقول انه يلزمه ان يخلعها ولم افهم في هذا الخلاف ها كذا في قوله والله تعالى اعلم قوله  
**لا ان حلقه لا يخرج** قال (ن) رثت في مننها وللرجل منع اع ولله من الجارية ما لها كذا في التزائم  
وليس له منع زوجته من التبادر وله صدقها من الزوج انتهى قال ابو الحسن يعني الزوج لله  
للتجارة وما لم يسم ذلك واقا في زياره ابويها وشهود جنازتها فليس له منعها كذا







ويرد بها الى بيتها حتى التفتة فليعلم عليه نبي صادق عنه ولو كان لا يعلم ايمن يتا او تفرغ عليه ربهما  
 العالم وهو هذا امر اعذار التي يكتم الله في غدر على ردها من هذه المنة عليه من النفقة فيستوي على  
 الا ومنه التفتة انتهى وقال ابو بصير في شرح ابن الحاجب ولا خلاف انها اذا خرجت من مكان  
 في موضع فلا كراهة لها على زوجها وهذا خلاف النفقة وفي التفتة من كراهة خروجها اذا غلبت امران  
 زوجها وخرجت من منزله بارسل اليها في جمع وامتنع من النفقة عليها حتى ترجع في النفقة  
 على نفسها طلبة بذلك قال ملا الا عليها لها وتدرج عليه وتفرغ فلا ولو خرجت  
 من مكانه وسكنت مسوا لم يكن لها عليه كراهة ابي النواز في الا لا ينفقه (النفقة انتهى وقال  
 ابن زولوي في شرح قول الرسل والنفقة للزوجة متى دخل بها فقال ابو محمد لا نفقة للزوجة وهو  
 المشهور وخيل لها النفقة وهذا في بلد في بلد واقا بل فيه الخ فينبغي انه جازم بربها بعد  
 رض خالو النشوز ان يخرج الى اولياها بغير اذنه او تنفع من الوطء انتهى وقوله ان لم يخل  
 قال ابو رشيد لا خلاف في هذا الا في النكاح فاحمل النفقة للحمل لا لاجلها **قوله او بان**  
 يعني انه ان يزوج مسفطة للنفقة وسواء كانت من الزوج او كان الطلاق من الخ فانه قد يقع  
 ان كلاً من الخ ياتي الا لا يملك والعصر بالنفقة ولذا لا كانت لها النفقة في هذا حاله يعني  
 الحلال في محل النفقة مسفطة وفي النفقة للزوجة من خول بها ايام عدتها اذا لم يكن  
 الطلاق بآيها او كان الزوج ليل ارجاعها فيه سواء اوقع الزوج او الزوجة او السلطان  
 بايها او وقع نفقة اذا ايسر في العدة وفي المدونة وجوب النفقة على الولد ايام العدة و  
 لطرف وابن الناجشون واصبح لا نفقة لها الا من جعت لا تقع بالقول الا ان يفتي به المجل  
 واقا البنونة والبارية والخلعة وكل من لا يملك الزوج رجعتها لا نفقة لها الا ان تكون مسفطة  
 انتهى وقال ملا في الفتنة من المدونة وكل طلاق لها السكنى وكل براءة بكلاما بايها او طلع  
 او تاركا او لعل او قوله بلها السكنى ولا نفقة لها ولا كسولة الا في الحمل المبرح الا لها ما  
 افادت ما خلا ما خلا النفقة لحملها الا لا يطوي بالزوج انتهى قال ابو الحسن قوله او قوله  
 يعني العسوخ انتهى ثم قال في كل طلاق فيه رجعة بلها النفقة والكسولة حتى تنقضي عدتها  
 حامله كذا او في حامل وكذا امران الولد اذا جرى بينهما لا نفقة للحام بها في بابه وها  
 يتوارثان ما لم يتعاضا العدة وتب السكنى فيمنع النكاح العاسد او اذا تجمعت بفرابة او طلع  
 كذا ما خلا النكاح بغير الولد وتعتد فيه حيث كانت تسكن ولا نفقة عليه ولا كسولة الا ان  
 تكون حامله بذلك عليه انتهى فقال ابو الحسن قوله وكذا الامر ان الولد اذا طلق عليه النفقة

ع  
النفقة

في ايسر (العدة طلقا عليه النفقة وان لم ترتفع معلوم من هنا قلزمه النفقة ومثله لا ي  
 حبيب قسم قال وانك في سماع عيسى من كذا في مسئلة التفتة انية تسلم تحت (النفقة ان النفقة  
 لها عليه وفي سماع اصبح خلاف في جميع النكاح والفرق في النكاح ان النفقة اجمع من جهة على  
 ان العدة التي تترك رجعتها لها السكنى (النفقة اذا حكمها الحكم الا في زوجة علة  
 امورها وقوله فيمنع النكاح (العاسد الشايع هذا اذا كذا مما يصح بعد البناء واقا  
 ما يصح قبل البناء وجبت بعد ولا انتهى **قوله وامتنع** ما لا ان ما تافان  
 ابن زولوي في كتاب النفقات وتفتت للشعبي ان غير اني حمار عيسى امتنع وطلقة طلاقا بايها  
 ان النفقة لها اذا كانت حاملا مادام الولد حيا فاما ما لا يملك بها صفتها نفقتها  
 وورثتها على صحتها الفاضل ابن الخراز لا نفقة واقتنى به جميع النفقة حتى طلق على  
 زوجها الا في ما يشترط في ذلك الا ما يقتضيه بالسفوف اذا امرت المدة لا ان ينفقها  
 طلقا كنفقة وانما النفقة لها ان الولد يتعدى نفق ايها لم يترك كنفقة لها ما تافان  
 اعني فتكاته وان بعد طلاقه له وانما طارده بكنها فتحتاج الى دفع عنها بالاداء انتهى  
 وقال ابو سلمة في رواية ومكة النفقة لا يبر شيئا كنفقة (النفقة له محمد بن جحون  
 بفرصة اصيله عن امه الى طلقها زوجها طلقه ما رانا ما دعنا انكاحا مل منه وثبتا  
 الحمل طلقها عليها اكثر من علم ولم تقع بوضعها عند الخ فقلت له ان الجنين في بطنه وهو  
 به ميتا يكتسب الزوج اذا مات من الجنين بطنها لا زعمت بعد انقطع النفقة اذا كانت  
 النفقة بسبب الجنين وفاته ايها النفقة ابو محمد في الشقاق وزاد فقال وانقضت عدتها  
 منى بالوضع انتهى وقال الحشد الذي حاضته على المدونة لو ماتت بطنها لم تنقض عدتها  
 الا بوضعها هو طلقه (الفرق بين الزوجين في نوازل بغيره انتهى **قوله** وردت النفقة لا يفتش  
 الحمل لا كسولة بعد انتم قال ابن عازر في حديثه للنبي فيمنع من موتها وموتها وان لم يرد  
 النفقة والتحصيل في كسولة على المدونة وفيها الشهي ويشي بذلك لا فائدة الا في كتاب القصد  
 من المدونة قال ملا ومردع الى امهات نفقة سنة او كسوتها بغير نفقة فاف او بغير نفقة  
 ثم ماتت احدها بعد يوم او يومين او شهرين او سنة نفقة بغير نفقة بغير نفقة من النفقة  
 واستمسك (الكسولة او لا نفقة اذا ماتت احدها بعد انتم ولا تتبع المدة فيها في قال  
 ابن النافع واما له ما تافان بعد علمه ايام ونحوها فهذا غير ان انتهى قال ابو الحسن قوله الكسولة  
 اذا ماتت احدها بعد انتم هذا مجموع الفتاوى من لائنة الوضعة انتهى وقال في المسائل الملقحة







استغنى ركنها انما يشترط ايلام اجازة لا نه لا يولد الامم بعد الركنه سواء كان استغنى عنها او مشترط  
 اشهر ثم فلا بد من هذه التفسير لا يركب ولا ينفك ديمر نه عتقا فسته وليس هو عتقا فسته ان اجس  
 الفاسد من اتباع زوجته وادله حلالا انفسه نكاح ١٥٦ لا يزوج امته والادله لا تملك امته ولا لا يزوج  
 ريفقا لا يزوج عتقا عليه ما يملكها ولا يبيعهما حتى تنفع انما يبرهنه ويرهنه وهو حلال وفاسد  
 انفسها وانفسه من اتباع زوجته حتى تنفع ٢٠ عتقا فسته لا يضر احد اشغى وعال ابرع من هذا  
 بخلاف من اشترى زوجته الحامل وهي امته لا يضر احد ابرع من الفاسد فلا يركب عملها ولا ينفك دين  
 والبعث بنفسها له تعالى الى امة الولد في المسئلة الاولى خلق حر ابرع من رفا وهو هذه فسته  
 الرفا يملكها وانما عتقا با شتره الولد لا يملكها بشبه العتقا المبته او يملكها يعرف بنفسها لا نه  
 كلفته فسته موصيا ان يتساوى الحكم بينهما اشغى حيا من امة جميعه والله تعالى اعلم **فولده**  
 على عتق لا نفقة على العتق كلفته انما يبر الحامل سواء لا شكره او امته فانه التوضيح لا نه لا يجزى على  
 العتق ان ينفق على ولده اشغى فال ابرع من الحامل او ولد له كات الزوجه من اشغى  
 قال ابرع من ولد له العتق وليس زوجته الحرة او امته لم يملكها حلالا فانيا بما لا ينفك له  
 فانه امته فسته الله ان ينفق العتق قبل ان ينفق على امته فسته لا يملكها الا امته ولا الله فسته  
 هو ايضا ينفق عليه على ما كان الولد ولده اشغى معهم من فولد يوم يولد له يملكها  
 اذا عتق نفقة الحمل ولذا قال ابرع من شئ الرسله فينفق عليه بنية حملها اشغى والله  
 تعالى اعلم **فولده** **سره** فوله ابرع من الحامل فانه التوضيح ينفق اذا وحيها الرجوع فلا نفقة  
 عليها ولا ينفق عليها ولدها او وحيها للجنسي الرجوع فلا نفقة على الجنسي فانه الرجوع عليه بالعتق  
 به حواله العتق عليه فلا يملكها من جالبه النسبة ابرع من رجوع به العتق لا نه ينفق من رجوع العتق  
 به العتقية الا انه تملكه التوسعة في زمانها لا لا يملكه يرجع به الا اشغى **فولده** **سره**  
 اء لا له مال عليه العتق وحلف انه انفق ليرجع وانه لا يكون للعتق فتياده ما ناض ما كان له  
 ونكته وانفق من قبله لا رجوع له عليه فانه كتاب الرجوع من التوثيق ولو صرح بالسلف (الافلام  
 ويرجع عليه) ان كان له يوم السلف عرض او عفار لم يبيع ويستوجب النشر اشغى حان ابو  
 الحسنى كرهنا العفار والعروض في تفسير النكاح والعتق ما كان في كونه غنيا ١٢ وهو موضع اني  
 به ان يبيع الا انه تملكه اموان عروض يحمل فوله انما حيا ذكره في العروض كما قلنا هذا لا نه اذا  
 كانا ناض ما يملكه (السلف) وانك على هذا السلف ولذا ناض هل يرجع عليه الا حان ونأجوا  
 الفاسد ولا كان له به ناض هل يرجع عليه با اسلمه لا نه متطوع اشغى وعلى هذا افتى النوانوني

في حاشيته

في حاشيته قاله هذا الجمل ولو اسلمه ولليتم ناض هل يرجع عليه لا نه ان يبيع في محتاج  
 الى اسلمه وهو نفقة على اليتيم حيث يتطوع اشغى حان فانه لا نفقة عليه لم يكن لليتيم حان  
 وقال الوصي انما اسلمه ما كان له مالا رجعتا عليه لم يكن له ذلك والنفقة عليه من يوم يملك على وجه  
 الحسنة فلا يرجع به وانما امته اليتيم مالا اشغى حان ابو الحسنى وقال اشغى انما اشغى  
**تقريب** فوله علم العتق فانه لا نفقة عليه بل نفقة الله ان ينفق عليه المتطوع ويحب العتق ما كان  
 مالا يرجع عليه به ونفقه التوضيح **سره** ومع الاول من رجوع على ولد رجل غريبا موصي  
 وخاف فيعتقه فانه يتبع الابن با نفقة بالمعروف وان لم يستتب له النفقة عليه لما كانا نفقة  
 واجبة على الابن كما في فقه من رجعتا على ان يتبع به اشغى حان زكاة العتق من رجعتا زكاة  
 ابرع من وصع يحتمل ابرع من رجعتا او فقه وانفق رجل على ولد له فقه او ماله في نفقة  
 وعلم انه كان عتقا لم يتبعه بانه نفقة عليه ولا ولد له اجس رجعتا الاول ان لم يكن له ولد له  
 فهو كذا ليعتق عليه احتسابا ليعلم ان يهرده منه يدبر ولو كان برضا اذ ليس مني  
 يجوز على نفسه رجعتا وان كان له ولد له بالعتق حان فله نفقة عليه الرجوع عليها امواله ان  
 كانا نفقة بالنفقة بنية وان لم تشهد انه انفق ليرجع بعد بنية انه انفق عليها ليرجع  
 به امواله كما في وجب الحسنة ويسمى اول ولد له وهذا انفق وهو يعلم ان اليتيم او يس (١٢)  
 ولو انفق عليها فانا انه لا مان لليتيم ولا للابن ١٢ لانه لم يملكه ولا رجوع له وفيله الرجوع  
 وانفولان فانيان ضحا قلنا الاول كلام فولها في تفسير النكاح ١٢ يتبع اليتيم به الا انه يكون  
 له مان ويسلمه حتى يبيع عروته ماله فخره انما عتق اسلمه لم يتبع به سلفه وكذا ان اللقيط والفقير  
 كما في فولها في نكاح **الطلاق** من نفق على صبي لم يرجع عليه به (١٢) يكون له مان حير نفقة عليه  
 ويرجع با نفقة عليه ماله الاول فوله في كتابه الاول منها والاولى تقبيد ماله فانيان  
 فيكونه الاول فوله واسدا اشغى كره ابرع من وفان في المدة في كتاب تفسير النكاح ومن النفقة  
 لقيطها ما نفق عليه فاني رجل افان البينة انه ابنه فله ان يتبعه با نفقة اء كذا ابو موسى  
 في حاشيته لا نه من تملك نفقة هذا ان تملكه الابن كذا في حاشيته عليه وضمان ماله في  
 صبي ضلع والولد با نفقة عليه رجل با يتبع ابا به في هذا الا للفقير **الثالث** ما كان مساكنا  
 الوصايا من نكاح ابرع من وصي على يمينه اشهد عند موته ان لها نفقة من ثمنها الاول يدعي هو  
 ان له عليها نفقة يمينه فطلب اليتيم اندها يمينه الوارثه ان له عليها حقانته ويثبتون  
 انحلاله في حقانته بانه نكحها رجلها فله ان يمسكها بها ان لا يجازيها **اشهاد**

في حاشيته

وله لم يركبوه















في حد زوجه حليل يتركها بغيره لا يكون نشوزا واما لو سلمت بغيره لكان نشوزا وكذا لو سلمت  
 للتسميم معه وكان طاعا لخالها معها ما تنتفع من التسميم معه وان كان لا يكون نشوزا فانه لا يبرأ من كلامه  
 على النفقة وغيره انظر الشيخ اياها الحصر انكاح النازح والجزء ولو عرف قول الرسالة ولا نفقة الحرة  
 حتى يدخل بها وتنفق من سائر النفقة عن قول النصف في باب انكاح عن تعداد الاولاد هذا في ما  
 نكح له والله تعالى اعلم **مسألة** في ما نكحها تزوج للعدول فلان المشد الوعد او الكتاب  
 الزوج في خروج احد الغريمين لا يقتضاهما بغير لهما اعدا ليد والتمس خروج واستشهد انه يكمل الاستعداد ما  
 نص جعلها جملة العدول تقوم مقام الشكك ولو كان هناك سلطان ومثله او اخر النذور وفيما  
 حله ليفض الى اجل كذا ومثله الزوجان في خروج الجمال ومثله في ما يفتي في المدة فيجب عنها  
 زوجها انفا تثبت عند العدول ما تثبت عند الفاق فتكفل نفسها وذكر ابو عمران وابو ميثم  
 تغذرتا ولو ان سلطان المشد الى هذا اوقع هذا كما رايته والى حكمة الشيخ ابو الحسن  
 هو ان فلان ما ذكر له ابو ميثم في مسألة الزوجة وما ذكر له ابو عمران من ان جملة العدول تنفد  
 مقام الامام في المحارب وفي القصاص الا اذا احتج بتغذرتا ولو ان سلطان المشد الى وهو  
 كلفه وافق بوضع الكلام الاول انتهى ومثله في بيع البع الباسل انظر في امر جملة وكلف  
 له الحسن الذي اشار اليه هو في كتاب النكاح وانهم بعد ان ذكر له عمره ان النكاح اذا بقا  
 لسيدته بكتابته لم يقبلها الا يخرج من المدة حتى يفي بغيره الفاق بذلك الا ان يكون بيلد  
 حتى فيه جليش بعد الاول ويكون ذلك كما في **الشيخ** انظر جعل ابو عمران ان هذا الاستعداد  
 مقام الحق وكذا في المحارب وكذا في الديان اذا ترك بنتا وعلمته باختلاف الامام وذكر  
 ابو بن نسر في كتاب الحمل ان جملة العدول تقوم مقام الامام انتهى وقال ابو زرع  
 انشاء سائل الا قضية سبل الشورى عن من غلب الى مع وله زوجة لم يجهل لها نفقة الا  
 ما لا يجهل بمداغها وليس له رسله فاحذر من بائنا فيميتكف بالمشور الى مكة انه يلحق فيه ولا  
 ينظر في طلاق وربما كان من البلد والامير فو ثمانية اقال والخوف منهم علم وربما الخلق  
 الخوف به بعض الاوقات فيحل تقوم الجملة مقام الفاق في هذا النكاح ونحوها او يجب علم ايده  
 ان يحث نفسه في جوابها اذا خرج الناس لعدو الفاق او لغيره في عدول بجملة عنهم  
 كذا في غير النكاح في جميع ما وصفته في جميع الاشياء فيجتمع اهل العظم والدين فيقوم  
 مقام الفاق في امر الجبال والطلاق ونحو ذلك الا في البرز لو قلنا تنفذ ان الجملة تقوم مقام  
 الامام مع فقه الله سائل يفتي في منها انتهى وانظر سائل الصلح من البرز ولو الجهاد

النفقة الى



من النفقة الى وقد ذكر في بعض كتابه في النكاح ما هو في باب الاقضية في مر هذا والله تعالى اعلم **مسألة**  
 اذا فاد ما انزاله لطلاق الزوج النفقة في غيبة الزوج فتتزوج بها متزوج وقد ذكر المشد في حاشية  
 المدونة في كتابه الجارية في الاقضية ونحوه في شرح قول المدونة ولو تطلق رجل ابدا ايها لم يفتح  
 قلنا ويعتذر من هنا ما نقل عليه ابو بكر ابو عبد الرحمن في مسألة اختلف فيهما مع امر الكتاب  
 رايتهما حاشية نسخة من نوازله ابو رشيد وعنها سبل عن رجل غلب عن زوجته ففادها ثم ان  
 وادعت انه لم يترك لها زوجا حيا رجعنا امرها الى السلطان وادعت ان الوفاة اذ لم يترك  
 لها زوجا نفقة ثم ان الجار لما راي الزوج او اجنبا عنه ففادها انا اودي عنه النفقة ولا  
 يسأل الا في رافه فقال ابو النكاح لهما ان تعاروا في الزواج فزوج لها وقال ابو عبد الله  
 في الجمان لا مغل لها لا يجر النفقة انما اوجب لها الفياض ففادتها في وقت وفادتها في  
 النكاح الى هذا ففاد ما حاطه فيلج الزوجية في غيبة زوجته على وجهي احداهما ترجع  
 بالتمتع عليه ولا يبدنه فبول قولها من جبر الزوج الوجه الثاني لتكفل نفسها العن الايقاع  
 باذا اثبتت الزوجية والغيب ولم يترك لها شيئا ولم يجلد ما يهد فيه ولم يتزوج بالنفقة  
 عنه ودعت الى الخلق الخ كلفه ان التمتع باجرا النفقة يصدق مفاها الفوق ان  
 عبد الرحمن وهو الذي تفتي المدونة في انكاح الثاني في قوله ان يتزوج الزوج بالنفقة  
 انتهى بل يفتي **مسألة** في ما نكح ابراهيم في اول الفداء سائل الغايب ما نفقه مملوكة غلب  
 سيدها واشتتت عدمه ومثله لها وان لم يجلد عنها شيئا ولا بعثه اليها ولا لها مال تنفقه  
 ولا له مال تعد فيه في علم من شهد به الا في بيتي ابو عثمان وابو الفكاك في ما نكح في بيعها  
 ويقتضي قنعا للفقير ويوقف عن نفقة انتهى ونقله ابو بن نسر في بعض النسخ  
 في التفتية على امور تتوقف سماع الدعوى بها على ابيات فيقول انتهى **تقديم**  
 قوله والها مال تنفقه به (الحق) ان اذا كان لها خراج في كنفها الا كل منه فانه لا يتابع وتلك  
 من خراجها وقال في غير النكاح في كتاب الاقضية ان في كلام ابراهيم المتقدم ما نفقه فقهي  
 يفتي للحاكم ان يكلفها انما عاجلة عن استعمالها فيما يستعمل في مثلها المتقوم  
 على نفسها وقال ابو عثمان في قوله ان الولد ان غلب عنها سيدها والمملوكة اخرى انتهى  
 وقال في التوضيح مخرج ولو كانتا هاذي المرأة مع ولد غلب عنها سيدها او ابنتها غيبته فيا الحاكم  
 يتلوع لسيدتها انتهى ونحوه في غير غلبها على الغايب هاذا في ابي عثمان والقرشي وروى في  
 على بن زياد وقال ابو الفكاك لا تنفق وتنعق معا تنفق به قال ابو الفكاك في



وتتفق حقاً مع سيدة ما او تنفق نفقة له اشهر ايسى سحره الاول هو الاول واجتنب الاول  
 بقوله اشهر اذا عجز الرجل عن نفقة امهات كاولاده او من ينزله من زوجه اذا لم ينفع به غيره  
 له اهل ثم بقوله فان وجب له من ما يليق والا اعتقر عليه ايسى سحره فلتا لا يرضى به  
 عليها ولا اذا حكم بقتلها فلا تقتد بغيره فلما وجب عليها ايسر ان يسدها لم يخلب عنها  
 شيئا ولا ارسل اليها شيئا كما يلزم زوجة الغائب قال لا يسر عليها ولا اجنبها الطول امه الغيا  
 اشهر وقيل ان عرفة ومراعى بنفقة اعم وله مقيل تزوج ولا تقتد وقيل تقتد وكذا ان غلب  
 نسيدها ولم يترك لها نفقة وانظر قماره فيهما فان اهلها لم يرضى الفرو ويراد اهلها  
 في حدة المدة ما يليق به بنفقة وامه (التقدير بها اعتق) عليه اشهر وانظر ما حكم الفقهاء في اهل  
 والظاهر ان ماله والله تعالى اعلم **فوقه** قوله الرجعة ان وجد في العدة يسار اهلها لم يجد  
 بل الرجعة اهلها رضىها الرجعة مع عدم اليسار كذا في رجعة طلاقه ولو اشتهى بها وقال  
 فحقه في الرجعة انما هو الرجعة اشهر في التوضيح **سحره** الاول وقيل في التوضيح ولم ينفذ  
 امر الحاجب لغور الزمان الى ان يسره كذا في الرجعة واختلافه في ذلك لا يبر القامع واما الاجنبون  
 او يسر بنفقة النكح ولا يسر له الرجعة في كتاب ابو حنيفة فقولنا تصدق ما تسمع وعلم ان  
 جشون اذا وجد ما لو قدر عليه او لم يلق عليه فان لم يجد اشهر وينفق له ما لو قدر له الا ان  
 على ما اذا لم يجد الا ان يغدر حكم مد اومة النفقة في الاستيفار وقيل في التوضيح **الشان**  
 فانه في التوضيح قال في زبانية اذا قدر على ان يسرها ميلا ومه وكذا في غيرها قبل الطلاق كذا  
 وله الرجعة وان كان يجريها قبل الطلاق مشاهير ما ختم به في الا مقيل للرجعة وقيل لا  
 اشهر **فوقه** ومضى ما في الغيا فان اشتهر (الكيم) فادرجها بنفقة المدونة ويضرب على  
 الغيا بنفقة الزوجية ان كان يكون له مال يجر فيه اشهر وقوله يعلم قال ابو الحسن الرقي فان  
 عياض في المشارع والاستعمال كالمطلب التمس له وقيل ان عاتقته ومعتاد حكم اشهر من كذا في الزكوة الا  
 وكلام المدونة لا هو ما في النكاح الثلث وقد يتبادر منه اذا لم يكن للغيا ما في نفقته  
 لا يرضى لها انما في النفقة عليه ولو علم ان طلقه غيبته كما تفتد على الا ابر عتبة وسياح كلامه  
 وليس كذا الا ان علم انه موسر غيبته برضاها عليه وان علم عسره او جهل امره لم يرض لها عليه  
 فلا في الغيبته في اخر رسم من سماع محس من طلاق السنة وهو رسم اوله ابتداء فلا وما لفت  
 من الرجل يغيب عن اهله وله ولد او اعم في حجر امه تلمذ من نفقته بل اذا دفع ادعت امراته  
 وهي امه انما نفقت عليه من ماله ايلزمه الا ان يسر اهلها لم يسره من نفقتها اذ لم يرض

من

من يبعث به اليها ولا يكون لها عليه نفقة الا ان ترفع امرها الى الشك فان حالها فيماتة على  
 من ينفق عليها من ماله بنفقة مدته على نفقتها على نفسها اذا لم ترفع ذلك الى السلطان  
 حتى يقدم لم تقدم وان رجعنا ذلك الى السلطان برضاها ولم وحسبه لها عليه من نفقته  
 وكان لها ديناً تتبع به فان ابرر مد قوله ان الرجل يسر امر بنفقة وادله ان يرضى بحوله مع زوجته  
 اقم معها برأيه من نفقة زوجته حتى يمانه مؤتمن على الاول او ما قوله وان رجعنا ذلك الى السلطان  
 مرضها ولم الخ قوله بمعتاد اذا عرف ما اوله غيبته وذلك لا يخلو له مقبيل من كذا  
 احوال احدها ان يكون معروف الملهو الثلث ان يكون معروف العدة والثالث ان يكون حاله  
 مجهولة بانما اذا كان معروف الملهو ان النفقة ترضى لها عليه على ما يعرف من ماله فينتد  
 فتتبع به الا ان يمانا بنفقة مدته هذا معنى قول ابر القامع ونرى قول ابن حبيب في النواحي  
 وكما في قوله فيهما ان لا خيار للرجعة من راضة كما يكون في الا لها في الجمول الى ان يرضى  
 اذا كان لها ما لا تنفق على نفسها من مال تملك اقامته عنها ايقاعا على ما مضي في رسم الشريفي  
 من صهاق ابر القامع في رسم شهر من سماع عيسى وانما اذا كان معروف العدة ولا يرضى لها  
 السلطان عليه نفقة اذ لا يجيب على المدعي امراته نفقة ويعبر السلطان بينهما بقوله الظاهر  
 وان اجبت القيم عليه كتب لها كتابا بالمدونة اليوم من الا الشري انما اقامتها عنده عليه كماله  
 لنفقتها ما به دفع وعلم ان كذا في القول قولها انما نفقتا على نفسها من الا اليوم  
 اه اذ لم يرضى خلف عندها او بعثا اليها او ما اذا كان مجهول الحال لا يعرف ما اوله غيبته  
 من عدمه بمقابل المدونة ان السلطان لا يرضى لها نفقة بل يزوجهها بمقبيل حتى تقدم فان كان  
 موسى ابرض عليه نفقة مثله لئلاها وقال ابر حبيب في النواحي انما اجبت القيم عليه انما  
 اشهد لها (الشك) ان كان فلاح زوج بلانة اليوم مليا غيبته او جينا عليه لا مدته في نفقة  
 مثله من مثله وسياح سماع اصبح القول في مرض نفقة الابويرو وبالله عز وجل (التوضيح)  
 اشهر كذا في بلانة ونقله في التوضيح باختصار ونقد في شرح فون ابر الحاجب فان كان  
 بيع ومضى منه جسر وان اجبت المدونة او ترضى لها النفقة اذا لم يكن له ما احضر فقال  
 ابر القامع لا يرضى عليه نفقة حتى يقدم اذا علم عدمه او جهل ماله او اليها عن رضى  
 حبيب اذا اجبت القيم عليه اشهد السلطان عليه ان كذا فلاح زوج بلانة اليوم مليا  
 في غيبته بمقدار وجبت عليه بدقيقة مثله من مثله انما ان علم انه موسر فانه يرضى لها نفقة  
 مثله فانما في النواحي وتدابير عليه ويرفع لها اشهر ونقل ابن عريضة من كلام ابر ركن الحان



انما الله يفتك وهو ما اذا جعلت كماله جفت واما اذا عرف ملاك الوعد من قبله لا يتكلم وحكي  
 عنه فيما اذا علم عدم قوليه من كماله ومبطل الامر من الغايين النفقة لزوجة الله يكون له  
 تعويبه فلتك كماله ان لم يكن الا لم يعرض في التلويح ان علم انه لم يزوج غيبته من زوجها الفاض نفقة  
 مثلها وكذا دينا لها عليه فلا من غير ما ولا اذا دفع اخذته به وان كان معدما غيبته وما  
 لم يستعور ابراهيم ان لا يعرض لها قلت هذا يودي الى وجوبها على العسر قلنا ولا يرشد  
 في اخي مسئلة من سئل عن عيب من كماله السنة ان جعل ملاك من عدمه ففيها لا يعرض لها السلطان  
 عليه نفقة حتى يدفع ما كان موسى ارضها وقال ابراهيم ان اجبت انتم لها الشفعة  
 لها السلطان ان كان ذلك بولاء زوج بولائه اليوم وليا غيبته بعد او غيرها عليه في دفعه ملكها  
 منكم ان شئتم قسها قلت الاول ما حكاة التلويح عن التلويح انتم لها تدينها تدينها عليه ويقضي لها  
 في مسئلة ما اذا علم عدمه في غيبته وجعله فولا ثانيا مخالفا لما تقدم من كماله التوضيح من ان  
 كماله التوازيه المذكور من تنتم القول يعرض النفقة لها عليه في مسئلة ما اذا علم ملاك في غيبته  
 وهذا الاستسكان بعبارة بقوله قلنا هذا يودي الى وجوبها على العسر فتأمل في الاول والآخر  
 اعلم ان الشاغل علم كماله العتية المتفق وتسلم ابراهيم لما فيه به ان نفقة الولد تقيض في  
 الولد غيبته اذا كان موسى او الله تعالى اعلم ان الثالث ما اشار اليه ابراهيم في اخي كماله  
 القول في مرض النفقة على الابويين انه سماع اصبح ذكر ابوهم في القضية من سماعه من كتاب  
 كماله السنة ولا يستر كماله ليعتقد به مع ما تقدم حكم مرض النفقة على الغايين للزوجة  
 والولد والابويين نعم قال اصبح سالت ابراهيم عن الغيبه ويحتاج ابوالاوامراته  
 ولها ما اخرج من معالي السلطان فان سماع له وينبغي عليها ان لم يكن له مال ابراهيم يدينها  
 عليه ويقضي لها قال اما الزوجة فتدفع واما الابوان فلما انهما لم يرعوا في الاحتقار  
 بل في كماله جفت الا غرض المدة ولم يكن عليه ان يغفر له الابويين وان اقر لها ان المدة النفقة  
 نفقتها عليه موسى لا كذا او معصية والمرأة تخاصم الغرماء اذا رقت الا وكان يوم انفق  
 موسى لا ابوان ليعتقد الا قال اصبح بنفقة الابويين لحياتهما لا يبرهنه من سلطان ميرجها  
 يستحقانها وجدلا ملاك بعد يعديها فيه والا فلا قال ابراهيم قوله ان ملاك الغايين يباع  
 في نفقة ابوييه وهو من كماله كتاب ارضه المستور من المدة وكان الشيوخ يقولون ان اصول  
 الغايين لا يباع في نفقة ابوييه بخلاف زوجته وبيتا ولون ان الملاءم لملل الغايين التي يباع في  
 نفقة ابوييه عروضة للاموال والبره عندكم في الا بر نفقة الزوجة ونفقة الابويين نفقة

وقال في المولدين  
 في النفقة عليه  
 ويقضي له  
 قلت في

الزوجة واجبة حتى يعلم سقوطها ونفقة الابويين ما علم حتى يعلم وجوبها بعد مدة حياته وانما لا يبيع  
 عليه يقتصر ما له وقد كلف الغايين ان لا يباع عليه ايقاعه ورضه في غيبته لا احتسابا ان يكون حيا يحكم  
 عليه في الا ميتا وان يكون عليه من يفتقر عروضة الله ان لا يبيع الا في العروضة احتسابا ويجوز ان المعنى  
 يترفع ايضا بنفقة الزوجة والابويين في الا يبيع في الا يبيع في مرضها النفقة عليه في غيبته وان كان  
 موسى اذا لم يكن له مال حاضر ولا يورثه ان يدينها عليه وان جعل ملاك يلزم من ذلك بخلاف الزوجة  
 في الا كماله وولم يعل على البره ان ذكرنا لو كانت النفقة قد مرقتا لها عليه قبل غيبته بغيره وذكر  
 اصوله ان يباع عليه في نفقتها وقوله ان المدة تخاصم الغرماء بما انفقتم به في ريعها  
 اذا كان يبيع انفقتم موسى ايدى على انفقتم الا ان يدينها المستقرات مثل قوله يدينها رسم  
 يباع غلاما من سماع ابراهيم في دفعه ومضى ما في الا هناك وبالله عز وجل التوفيق اشهد  
 بالحق ان يبيع من يدينها كماله العتية بملكه وتوقيه استشهاده على مسئلة سيل عنها ان  
 رشت وهو من انفق على ابوييه ولد اخوة ملاك الادبوع على اخوته بلا يبيعهم وسيكون كماله  
 كمالها عن نفقة النفس وعلى الله ومرا لا والله تعالى اعلم وقال احكام ابراهيم  
 في النكاح مسائل الغايين رجل غيب منذ عشرين عاما او اثنتا عشرة او غيره عديم وان له دارا  
 راد من ان يباع وينبغي عليه من نفقاتها جفت في الا يدينها في الا يدينها في الا يدينها في الا يدينها  
 الابان انما له النفقة وهذا ملاك اختلاف فيه هو كماله ابراهيم وابراهيم في كماله وابطى  
 غيبته يدينها كماله يدينها يدينها وان له نفق عديم وتباع الدار وينبغي من نفقاتها  
 على الابان وزوجه وقد ان بعضهم يدينها في هذه اختلاف فيها وذكر ابراهيم انما له  
 ليلته اجتنبت بهذا لم تكن معها مع ابراهيم في كماله في هذه الاجوبة كماله في النفقة  
 للا ان بعد ثبوت حيلة الابويين في الا قد يكون غيبا او مديانا غانا ولا تحتها  
 في كماله السنة من اجله انما يدينها من كماله في نفقة ابوييه وبنفقة ملاك  
 قد كانت نفقة النفقة اذا كان كماله حاضر اولا ترفع عنه الا نفقة وبلانته ولو باع الحاكم دار  
 الغايين قبل حيا تدينها وتدينها على الابان فمنها للزوجة الغرم لا من نفقاتها ان لم يزوج فيه الا ان  
 اري ان نفقته انما يدينها على الابان يدينها في الا يدينها في الا يدينها في الا يدينها في الا يدينها  
 بالتفصيل اشهد ونوازله ابراهيم في الا كماله في الا كماله في الا كماله في الا كماله في الا كماله  
 المتفق على اجاب انما حكم في الا يدينها في الا يدينها في الا يدينها في الا يدينها في الا يدينها  
 في الا نفقة الابويين كماله في الا نفقة عند جلا جلا عليه لها حتى يملكها بها اولا انما له

الزوجة



عنهما لم يقع له عليه مقبلة وتباع عليه فيهما اصول لا اعتبار ان يكون في ذلك الوقت قد  
 ملكا او قد استدان من الديون فلا يستغنى عنها او يكون احق بحام نفعها واذ لا خلاف في نفع الزوجية  
 حتى يعلم سقوطها بغير موت او استغراق ذمتها بالديون وهذا من استصحاب الاحوال  
 وهو اصل اصولي في علم كثر من احوال من ان الزوجات يترتب لهن في احوال الزوجية  
 والبراءة من ايقاع الوضوء ونكاح البتة بعدة وبراءة ايقاع الحد وشا في الوضوء بعدة ومن  
 خالفا مسئلة كتاب الطلاق المستمرة المدة في الموقوف يموت بعض ولد له في تفرقة براءة يقف  
 وهو حاكم او يقتل بعدة جفد ومثل هذا الكس وانما قوله ان المالك يفسد اذا فعل ما لا يملكه  
 ان لا يفسد فيه فليس بهيچ وان كان الشا في قتله باضا فله ان يفسد بالمال المملوكة من المملوكة  
 اعلامه واجتنب جميع اصول الغلابة نفعه ابو بوير وانما قلنا ان لا يفسد بهيچ لارباب التواضع على  
 الاجماع في ذلك وان وجد بعض المسائل الخلاف في ذلك وهو نفعه ودكر من اصوله ما في ارضاء  
 المستور منها سماع اصيغ في العتبية مبيع مال الغلابة نفعه ابو بوير في علم ما عدا  
 الاصول استحسانا ايضا على غير قياس في ان الغلابة في ما ذكرناه الا ان ينفعها عليه مقبلة  
 في ماله اذ لا يوم من ماله يكون قد ملك او قد استدان من الديون ما هو احوال نفعه  
 ابو بوير ولهذا اقله قالوا ان الغلابة لا يخدم ماله الا في الزكوة وبالله تعالى التوفيق  
 اشهد ونقل الشريفي لو كان ابرر في مسائل الانكحة ونقل ابن عرفة كلام المدونة وكلام  
 ابرر سطر وابرر في كلامه على نفعه الوالد يبرر في محتمله وكلام المدونة المشار اليه في  
 ارضاء المستور وهو قبل نفعه الحكيم بالسكر ونهه بعد ان ذكر له نفعه الزوجية ونفعه  
 الاولاد ونفعه ابو بوير في علم الغلابة في بيع ماله للنفعه على ما ذكرنا اشهد هيچ قال الشريفي  
 في مسائل الانكحة وسبيل التا زري عن اثبتا غيبة زوجها وادع نفعه وان لا مان له سوى  
 ربح وامر تاليا ليس في نفعه ونود في علم الزوج واستغنى عن التتميم ولم ينفعه البيع بهيچ في علمها  
 بالنفعه مبيع الخلف او مبيع الخلف بالبيع فلا جاب الاعاء بالنفعه مبيع الخلف لم يربح  
 انعقاد البيع اشهد وكثر في علمه موضع اخر وقال عقيبها قلنا نفعه ان يورثها ما ذكرته  
 ان يبررها مبيع الزوج اشهد في قوله وانما في البينة على الخلف معهود ان لو لم يبرر في  
 7 فامة البينة وهو كلامه 4 او انما في النكاح من المدونة في ان المشتة الى وعرضت  
 ان لا يقف لها المذكرة ابرر سطر وابرر في نفعه وهو ان يقر للغلابة بالدين له وجب عليه فله في بيع  
 عليه بالثمن معاقر في ب وقدر ابرر في سماع جيوس في كتاب الشهادات اذا اراد الموتى في جثث

ع  
 والبرق بينهما ان نفعه (البرق)  
 سلفه حتى يرحل وجوبها  
 بحر من ماله في وارثه لا يبرر عليه  
 بغير ماله وان نفعه الزوجية  
 واجبة حتى لا

مرهذه اذ لم يكن اقر لهما بدبر يعني بعضه انظر في نفعه كدعه ونقل ابرر في ج 2 اخر الفصل الخامس  
 من التتميم على احوال يتوقف سماع المدعي بها على اثباته وهو ان لا يكتفى باقرار الخلف با  
 لغيره او فتم في ذلك الا ونهه مسئلة قلنا ان المالك على رجل غلابة يدبر عليه ذلك ان الغلابة في علم رجل  
 حاكم في علمه واجتنب العقد المكتوب على الغلابة احوال في بعض غير الغلابة في علم رجل حاكم في علمه  
 وبهية العقد وان الدين يات عليه للغلابة وان ثبت عند الخلف غيبة غيرهما فله ان يبرر ماله وان  
 عتبا ان اقرار غير الغلابة لا يكتفى به وان الغلابة يلزم المرافعة الغلابة يا ثبات العقد واذ اثبت  
 امرها بالخلف في مطلق النكاح يات عليها ان خلف ويتفاد ما يمينها من مقدمه الغلابة في ذلك  
 فاذا اخلعت امر غير الغلابة باحقار ماله عليه ويدفع للمرافعة حفيها وترجيح الغلابة ان  
 لم يبرر ان عذار اليه اشهد وما اقرت به ونقل عن جثثه في القاهر ان مخالف للمشهور بقاءه  
 والنكاح في علم قوله ويحتمل دلالة بعد ثبوت ملكه تهوره وافق معا نفعه عن قول الخلف  
 المصنف ومرفوع ما في الغلابة هيچ قال الشريفي في مسائل التتميم في ج 2 على مرفوع على غلابة يدبر  
 اثبات الدين وماله الغلابة وحياتته عن ماله الغلابة وثبوت الخلف في غيبة المملوكة وان  
 بعد جثث لا يعلم لم يلف انه ما فيض دينه في بعض ماله ويغف دينه وترجيح الخلف  
 للغلابة واذ ادفع واثبت ان فضله فلا يمسك الى نفعه مع الماله ويرجع على الطالب بما قبض  
 عن الدين وحكي التتميم في كتاب الاستحقاق انه لا نفعه البيع ودفع النفع للمشتري والعقد  
 من الوافعة ما يدعي على هذا مسئلة مراعتوا في كلامه غير فان الشريفي في كتاب الاول  
 للخمسة في كتاب التتميم قال لا ينفع البيع اذا كان لا يملك النفع في العلم النفع واذ انما  
 الراهن ان دفع الدين وانكح المهر فله ان يبرر ماله في العقد التصديق وافق بينة علم الزوج  
 انتقض البيع وان لم يبرر بينة خلف المهر فله ان يبرر ماله في العقد التصديق وافق بينة علم الزوج  
 وسقط الدين ونفعه البيع ويدفع المهر فله ان يبرر ماله في العقد التصديق وافق بينة علم الزوج  
 وله في علمه وينفعه البيع قاله ابرر في ج 2 وهو مثل ما حكي التتميم وخلاف ما حكي  
 للخمسة في قوله وان تنازعنا في علمه في غيبة اعتم حاله فدم قاله (شامل وان تنازعنا في  
 علمه في غيبته ولا يمينه مثالبها لابرر في ج 2 افق معصا صدق والا صدقنا اشهد في علمه  
 انما يعتني حاله اذا لم تكن بينة والتم نقل الى علمه وانكح ماله من سماع ابرر في ج 2 ماله  
 السنة قوله وما رماها ما لقول لها ان رجعتا مبيع في علمه في علمه وان تنازعنا في علمه  
 النفعه بل رجعتا لبرر ماله امرها بالخلف في غيبة الزوج في لقول قوله ما مبيع في علمه











التي هي لا بد من شأن ابراهيم عليه السلام فانه غيا ساعدا على يد (الشمس) ان يولد ابراهيم عليه السلام  
 عليه السلام عليه السلام اذ الله تعالى (التوفيق) اشهر والظاهر ان الحق (الراجح) ان  
 ولد له الولد من تواج او تفتي والله تعالى اعلم وانما التوفيق مفضل النسخ يوسف بن عبد  
 قول الرسالة بل ان التعالج ويتوقف بالملوك والرمق ببايع الحيوان ايضا مملوكا كما يجوز  
 له ان يحمل ابنته ملا تليق ولا يعرف كمنها ما ان يقع بمجرى الحيوان فانه يقال له ان لم يتم فيها  
 ولا تساع عليه اشهر ويجوز قول الحيوان المتفهم ولا يتذكر تعذيبها بالجمع وغيره فليست  
 تلك الاجور في شرح قول الرسالة ويكره الوقف في الوجع ويجوز ان يحمل على البقاء والحكم و  
 يجوز تركها حال ابراهيم ولا خلاف في ان لا يجوز ان يحمل عليها وانما اختلاف في كونها  
 على وزا ولا قول (النسخ) وانما كذا ابراهيم الحسن عليها الماروان بعض الناس حمل على قوله  
 مفاظ له (الحد اخلفنا) اشهر والله تعالى اعلم **فصل** في قول النزيل في حوز للعباد يقول له  
 لسيده يا سيدي ومولاي يقول له اشهر **قوله** وبالفراية على الموسى نعمة الوالد يراد  
 المفسر في يد سواه كذا مسلمين او كذا في مكان هو مسلما او كذا اصغر او كذا اذكر او  
 اشهر سواه رضي النزيل او ابى فلابد ان يثبت في كتاب ارضاء المستور قبل ترجمة الحكيم  
 بالحق ويظهر الولد الولد نعمة العقيم كذا مسلمين او كذا في قول النزيل في حوز للعباد يقول له  
 كذا ان ثبت منزلة اياه كذا في قول النزيل في حوز للعباد يقول له كذا في قول النزيل في حوز للعباد  
 وروي ابراهيم عن مالك انه لا نعمة للابويين في قوله بالتوضيح وفان ابى معرفة وجب  
 نعمة الولد لعقله على ولد له ليس له ولا يفرح به والهة والحق وزوج (النبأ) وزوج الام  
 العقيم (قوله اجر حارث) روي ابراهيم لا نعمة للابويين في الكلام من التبييض والاول والآخر هو  
 قول مالك المشهور اشهر **فصل** في قول النزيل في حوز للعباد يقول له كذا في قول النزيل في حوز للعباد  
 طلب الابن بالنعمة بالله لا ان يرد بعله وكذا لا لو تعدد به على احد ولد به كان للولد الا ان  
 ان يرد بعله فانه النعمون ونفله في (التوضيح) الثاني في قول النزيل في حوز للعباد يقول له كذا في قول النزيل في حوز للعباد  
 وزوجة جميع عليها وان كفتا بعض نعمة كذا في قول النزيل في حوز للعباد يقول له كذا في قول النزيل في حوز للعباد  
 المفسر في قول النزيل في حوز للعباد يقول له كذا في قول النزيل في حوز للعباد يقول له كذا في قول النزيل في حوز للعباد  
 والباقى كالقول في العقيم القادر على العمل على تركه بل لا اشهر ولقمت في الحيوان هي  
 على قول النزيل في حوز للعباد يقول له كذا في قول النزيل في حوز للعباد يقول له كذا في قول النزيل في حوز للعباد  
 الاولاد بزيادة شرف العقيم اشهر وسأله كذا في قول النزيل في حوز للعباد يقول له كذا في قول النزيل في حوز للعباد

وهذا

وهذا هو الكلام فيما سأل الولد فانه يشترط وجود نعمة العقيم عن التكسب واليه اقم  
 في الشامل والله تعالى اعلم **الثاني** في قول النزيل في حوز للعباد يقول له كذا في قول النزيل في حوز للعباد  
 عليه من كمن لم يفتقر لزمه نعمة رجل واحد يقتسمها بها وان اقم احدها لزمه نعمة الا  
 اشهر قوله وان ثبت النعمة لا يصير لغيره ولا يبين للكل ان احسن واول حوائج وتوجد ابى  
 رشد في حقوق العقيم واستظهر ان كمن يوجبها لزمه رسم على نهار امر كتاب الا قضية  
 والله تعالى اعلم **قوله** وهذا الاصل في كقولها بالنعمة ممنون على الله والنعمة مولا  
 قال يارشد في البيان اشركه من النعمة في التثنية التالف في شرح قول النزيل في حوز للعباد يقول له كذا في قول النزيل في حوز للعباد  
 انما يبيد قول العتية المتفهم هذا في نعمة الا يوجبها لغيره لا يوجبها لغيره لا يوجبها لغيره لا يوجبها لغيره  
 بغيرها يستحقها من جملها ما لا يوجبها لغيره لا يوجبها لغيره لا يوجبها لغيره لا يوجبها لغيره  
 على النعمة حتى يتكامل في على ما ذهب اليه ابراهيم عليه السلام فانه في اليد ابراهيم عليه السلام  
 فانه يحق التثنية اشترطه في قوله (الفولير) وهذا الخلاف انما هو اذ لم يكن له ولد سواه فان  
 كان له غيره وجب على ابراهيم ان يبيد النعمة انما نعمة من نعمة اشهر وقوله في التوضيح  
 والشامل والله تعالى اعلم **قوله** واعجاب بزوجته تقولوا في **فصل** في قول النزيل في حوز للعباد يقول له كذا في قول النزيل في حوز للعباد  
 وسمع ابراهيم في العتية لا يوجب الولد على اجماع ابيه اجساد شدة هذا على ان النج على التزاح  
 والهور يلزمه ذلك كما في علم شراة الماء لعقله ووضوئه اشهر في حوز للعباد يقول له كذا في قول النزيل في حوز للعباد  
 النعمي وقول مالك ان ليس على الابن ان ينفق على زوجته ولده والقياس ان ذلك عليه فيما سأل  
 على زوجة الابن على الابن ان ينفق عليها ولا ابراهيم اجوز الى الزوجة منه اشهر ونفله  
 ابراهيم عنه وفان يعد له فلان يرد بان نعمة الابن نصفك بيلو غير ان من كمن بلغ  
 زمانا لزمانته فله عدم الحاجة للزوجة اشهر والله تعالى اعلم واما العبد والامه  
 اذا اشكيا العزبة فتفقد الكلام عليه عن قول النزيل في حوز للعباد يقول له كذا في قول النزيل في حوز للعباد  
 لا عكسه والله تعالى اعلم **قوله** ولا تعدد ان كذا في قول النزيل في حوز للعباد يقول له كذا في قول النزيل في حوز للعباد  
 احدها لزمه ولو قال النصف لكان اجره على طم يفته **فصل** في قول النزيل في حوز للعباد يقول له كذا في قول النزيل في حوز للعباد  
 فان كانت له زوجتان ونفقتها مختلفا فيهما على ان ينفق نفقتها اكثر وخالف الولد  
 ولا اعرف فيها نقاء مقتضى قول النزيل في حوز للعباد يقول له كذا في قول النزيل في حوز للعباد  
**قوله** وهل على الله ومن اولادنا واليسار اخوانا في البرزخ واخر مسائل الكلام ان  
 الشهور انما هي قدر الاولاد في قوله والله تعالى اعلم مسئلة فان ابراهيم عليه السلام يوارى















وعلى هذا الترتيب انما تعبر على علو ما لم تكن واحدة معهن فاختار المصنف في الشبهة الاولى  
وقال في المقدمة ان مسئلة ما في السائل المخطوطة اذا كان للولد جدتان من قبل الام وما  
قبل الام وليس له الا دار فيمنعها عن وديار او فروعها فاختار المصنف في الام انما يعطى  
من مال ويكون مع وتبطل داره ومقابله واراد في قوله المصنف ان يعطى ما كان لها  
بجد الام او لم يخطن اشهر ونقلها ابر عرفة عن بعض المجتهدين وادار وقال المشاور  
ينظم الى الام ما بالصبغ فان ابر عرفة قلنا في قوله المخطوطة حق للمساكين والمحمولين  
تالفتها لها لروايتو الفاي واختيار الاجماع مع ابر عرفة وعمل في ذلك تقديم الجدة  
للاب اشهر والمشاور هو ابر العطار كما قال ابر عرفة هنا قوله ثم قوله الام يريد ان  
اسم ام ابيه قوله ثم هل بنت الام او لا كما منعه هو المصنف افواه قال ابر عرفة  
وتلقى بنت الام وبه تقديمها على بنت الاخت تالفتها لها مساوي مع بقوله في الفاية  
لا ابر عرفة وابر عرفة نقل ابر عرفة اشهر وعدها في المقدمة في اخر الفصل في  
مسئلة اعتراض التنازع في الكسبي على المصنف في الاقوال التي ذكرها بانها ليست اذا  
وهو في المقدمة قوله **اجماع** فان في التوضيح قال المصنف في الجدة الام في المخطوطة نصا وادار  
له في الاصل ان لا حنا ولا غلقت ابدية فيه واسقط عنه الفود وهو التنازع في الجدة  
اذا اجتمع الجدة الام والجدة للاب او الام والجدة للام وهو قول ابر العطار ونظر في المقدمة على انه  
لا محالة اشهر قلنا في قوله المقدمة لما تكلم على الفاضلة اذا كانت تزوجت بغيره وان حقاقتها  
مخال سواء كانت من قبل المخطوطة للام والام من قبل المخطوطة للام لا تملك الام لا تملك  
في اسفلة المخطوطة اشهر وقال ابر عرفة بعد ان ذكر كلام المصنف قلنا قول ابر العطار الجدة  
لللاب او الام الجدة للام دليل على حقاقتها اشهر قوله **وهو المصنف في الفاية** والشبهة قال  
ابر عرفة قال المصنف ان علم جفاد الحق لغسوته او بياضه وسيل الجدة ابر عرفة وراية الام بعد دفع  
عليه فلان ابر عرفة قلنا ان كانت فصوله يشاء عنها اقرار الولد دفع الاجنبى عليه  
والا فلا حكم المخطوطة لا يتوقف على تحقيق التركة اشهر قوله **وحز الام** في الفاية  
**يخاف عليها** اذا اقل المصنف ونقل ابر عرفة عن الدونة ما يقتضيه  
انه ترك في ان ذكر ايفانم قال الحق انه تركه ههنا وهو الاستاخي في او عليها او كذا اشهر  
قوله **الا ان يعلم** وسكت المصنف قال ابو الحسن الفقيه في كتاب ارخاء المستور من شرح الدونة  
في الكلام على المخطوطة وانما اذا علم من المخطوطة بتزوج الام بمقام بعد فوطه لم يلزم له اخذ

ع  
اب  
اول  
الام

ع  
تسوية

الولد وجد المخطوطة مستد وبيان غير فوه المصنف الا انهم من العينية في مزايا والاشهر  
تظن انهم في قوله **او ايا كلبه** المصنف في السائل المخطوطة ان بعض جعل في الام اذا كان  
زوجهما ووجه المخطوطة اشهر قوله ولم ترضه ابر عرفة عند ما ذكر ابر عرفة هو صواب وان  
هنا مقام محذوف ابر عرفة له امه وهي من طاركة المخطوطة ولولم يجعل في الام  
لكان مشكلا لا يفتن في الام اذا تزوجت بلزم الام ان ياتوا بالمرضة ترضع عنها امه  
وليس كذلك لانها قد سقطت حقاقتها معها في الدونة بل انه لا ذكر في المخطوطة  
للام الا ان تزوج الام والولد فيغير يرضع او يرضع الام بل انه اذا دخل بها زوجها  
اشترع منها قبل الام لا يرد اليها اذا اختلفت قوله **ولا تعود بعد الطلاق او جرح**  
**الاب** بعد واما اذا ساء ولي المحضون سمى بقله واخذ الولد في رجوع بل ان المخطوطة تعود  
الى الام نقله ابو الحسن عن ابر عرفة في كتاب ارخاء المستور في قوله بل ان ساء ولي  
ورجعت قال ابر عرفة سمى بها باختيارها لم تعد وان كانت بغية اختيارها لم تعد  
المخطوطة في قوله بل ان الجدة تهاجر وادار المصنف في قوله حقاقتها اشهر قوله  
**او اسفلة** يعني ان المخطوطة اذا اسفقت حقاقتها لم تعد اليها وهذا اذا كان  
بعد وجوب المخطوطة واما ان اسفقت حقاقتها المخطوطة قبل وجوبها في الام  
خلاف قال المصنف في كتاب الشبهة في تسليم الشبهة قبل الشراء قال ابر  
عرفة العتوى عندنا فيمن خالف زوجته على ان تسقط هو واما المخطوطة انما  
لا تسقط في الجدة لانها اسفقت ما لم يجبا لها اشهر وقال ابر عرفة في كتاب الشبهة  
في شرح فوه الدونة ولو قال المصنف قبل الشراء اشترى فقد سلمت الشبهة واشهد  
بذلك قوله الفاي بعد الشراء لا تسلم ما لم يجبا له بعد قال بعض شيوخنا في ما يلحق  
يوخذ منها ما به العتوى ان من خلع زوجته على ان تسقط هي واما المخطوطة انما  
لا تسقط في الجدة لانها اسفقت ما لم يجبا لها وفيها خلاف اشهر ثم قال المصنف في  
ان كلامه المتفق قال المتنبطي في ابر العطار في ثباينه وعقد تسليم الام اليها الى ابر  
وعلم ان سلمت اليه ابنتها منه واسفقت حقاقتها فيه وفلحقها معها بولده او  
اقتضاها بل انه حقه ما كان راجعا اليها من حقاقتها في الام وهذا الوجه ان الجدة تملكها  
مختار بعد ان وجبا لها ذلك وانما بالاولى لا تعيد رتبة ملكها فطقت حقاقتها في  
وجوب المخطوطة لها بل يلزمها والله تعالى اعلم فان المصنف في وتعرف ابر العطار في

ع  
لم  
فوه

ع  
نار

ع  
ع  
وانتقل الى ابر العطار في قوله  
الصواب فيكون حقاقتها  
فيما شاء راجعا اليها في قوله



الاعاءة غير متبعة في العنصر متاملة ثم قال المتكلم وهذا اصل مختلف فيه على ما وقع في  
 المذونة في غير كتاب منها انتهى فعلم من هذا ان التراجع الذي عليه الفتوى في اسفل  
 الحضانة قبل وجوبها مع اللزوم وان صورة ذلك ان لا يسقط من الحضانة بعد الاعاءة  
 حضانته قبل وجوبها كالحجزة والثالثة مثلا وان لم يسقط ذلك اسفل الاعاءة فحضانة الحضانة  
 في حال العنصر واللا لكان كالحجزة والحجزة ولم يعرف بنتها وايضا لم يمكن ان يقال  
 ان الاعاءة لا حضانة لها في حال العنصر لانها اذا وجبت لها الحضانة بعد الطلاق وما  
 با حري في حال العنصر وقد صرح بذلك ابراهيم في بيان ما تكلم على الحضانة  
 ومستحقها وابو الولد زوجا لها وانما هذا الصنف الاول والاعاءة لا العلم احدا  
 اجاز للاب ان اخذ ولده مراراً في حال العنصر بل في ذلك التفسير في التمسك بالمتابعة  
 لمقتضى العقل العقد ان يتزوج المرأة على ان لا يكون الولد عندها وانما تزوجها  
 على ذلك فيمنع النكاح قبل الدخول وطع بعده وسقط التمسك وليس المراد ولدها  
 من غير الاعاءة بل في حال الاعاءة لان الولد من حضانته كما في ذلك لا المتابعة في اول  
 بدء التبعات حيث قال كونه مقيم لا حضانة له في حاله ولا في حاله تعلم ان العلم  
 فيمنع من الاعاءة التي لا تترك له المتابعة وهذا الخلاف يعني فيمنع اسفل  
 حقه من الحضانة قبل وجوبها كالحجزة والثالثة مثلاً انما هو اذا حضر في الحجزة  
 او في الحالة واشتد على بعضها باسفل ما يرجع اليها من حضانة وامان لم تستعد  
 على نفسها بذلك وفيه خلاف ايضاً قال المتكلم في العنصر في العمل وفيه غير واحد  
 من التوفيق ان الاعاءة اسفل حضانة الحضانة بشرط في عقد الجارية كما في  
 ان ذلك يرجع الى الحجزة او الخلاء وقال ابو عمران فان الفيدان ان لا يسقط  
 الحجزة في تزوج المومنة من الغير ويسقط بذلك الحق في الحجزة والحالة في الاعاءة  
 ذلكها انتهى وقال ابراهيم في عرفت وفيه من يقول في حضانة اتيها انما هي على من  
 احق بها من التوفيق اليه في حاله رتد مع اخذها من قولها انما هي لزوجها غير كون  
 الولد عنده جاز وكان احق به كما في كونها كالحجزة ونقله في ذلك كالتبعات ليس  
 لم هو احق بالتبعات تسليمها لغيره احق بها منه **التمسك** ان تزوجت  
 اعاءة اخذت الحجزة ثم احتج ان تسلمه لاخته فلا يبه منعها لانها رتد منها  
 وانما استكتت لم تلحقها الاعاءة لم يكن منعها مرد لا مد لانها نفل لها هو اصل فلحق

انما يقع هذا على ان تزوج المومنة لا يسقط حضانتها اذا لم يزل مادام انما زوجة انتهى  
**قوله** **الا لغير** اي فلها ان تاخذ بعد زوال المومنة في قوله الا ان تتركه بعد  
 زوال العنصر منه ونحوها وليس لها اخذها قاله ابراهيم في اول رسم من  
 سماع ابراهيم في حلق الشفة وحكيه في رسم المذكرة انما اخذها في حالها اذا  
 طلقها هل لها اخذها من تصحيح اليه الحضانة بعد الاعاءة ونحو كلامه مسئلة فان  
 ابراهيم سمعنا ملكا قال في المذونة كالحجزة في زوجها ولدها ولد فمدت  
 عليه استشفاء له فليس لها ان تاخذها اسفل حضانة حضانته لا على  
 القول بل في الحضانة من حق المصنوع وهو فون ابراهيم في حشون ولو كانت في المارضة  
 اليه من غير مرض او انقطع لبنها لكان لها ان تاخذها اذا احتج او علة اليها  
 ليس على ما وقع له في سماع ابراهيم في كتاب (الامان بالطلاق) ولو تم كونه  
 بعد زوال العنصر حتى حال الام الشفة وشبهها لم يكن لها ان تاخذها واخذت  
 واختلف ان مان هل لها ان تاخذها من تصحيح اليه الحضانة بعد الاعاءة في  
 اخر رسم من سماع ابراهيم في اخذها لانه رتد عنها ايلة عند اسفل حضانة  
 الحضانة حضانته وقد قيل ان لها اخذها اذا مدت لانه رتد عنها ايلة عند اسفل حضانة  
 اسفل حضانتها للاب خاتمة وكذا اذا فلتا الحجزة بعد الشفة لم يكن لها ان تاخذها  
 وقال ابراهيم في اخذها من تصحيح اليه الحضانة ان لها ان تاخذها الا ان  
 يكون عذر من غيرها في اخذها وهذا على الاختلاف في (السكوت) هل هو كالاقرار او لا  
 والاذا راعى لا وهو اصل قد اختلف فيه فون ابراهيم في رتد عنها ايلة في (التوفيق) انتهى  
**قوله** **والحاضنة** فيمنع نفقة **والسكوت** في الاحتجاج فان التوفيق ليس الولد حضانتها  
 مراع وغيرهما ان تاخذ ما يحتاج الولد اليه من نفقة وكسوة وغطاء ووطاء وان قال  
 لا يفيق في كل عتد ثم يعود اليه لم يكن له ذلك الا في حاله في راعى الولد وعلى الحاضنة  
 اذا لم يكن له ذلك في وقت واحد وكذا في نفقة الحشون في الحالة الحاضنة  
 اذا قال الاب انها تاكلها اعطيه وحلها الاب ان تكتله ويعلم فيكتب اليه ان القول  
 للاب على الحاضنة ان ياتى اليها فقه (الا وهو اصل) ويعلم فيكتب اليه (السؤال  
 وقد ذكر ابراهيم في رسم من هذا التبعات ايضا في العتبية وما ذكره عن حشون نفل  
 الباجي ايضا في التبعات ونحو ذلك وان شكى الاب ضياع نفقة ابنه فلياراد

تم هل يتبعه في رتد عنها ايلة  
 فان ابراهيم في رسم من هذا  
 فان رتد عنها ايلة في رتد عنها ايلة  
 استشفاء له في رتد عنها ايلة



يا به طبعه مكتبا سموه الى نجم له في افلاكه نجبا لها الحضارة فيقولون ان يكون له علم  
 والجمع في افلاكه تاللا معها الرزق في وجهه تكذبه ان للاب ان يطعمه ويحمله ويكون الحظيرة  
 الحفنة بحبل الحضارة ان يداوى البهايم تصان في سائر احواله مع الاقربا عليه من عفة اشقى  
 وما ذكره عن العتبية فيمنع به لقوله في رسم الطلاق من سماع الشهادتين كتاب العدل وطحا  
 السنة وسيل ما ذكره عن الرزق امراته وله منها اثنا اربع شهور فيقول ما عندنا من  
 عليها ارسليها التي تاكل مع جفان اخاف ان يكون مقارا بها ولا ترضى مما يقدر  
 به كانه كذا اذا امر غاليا معروفا فيلزمها ارسليها تاكل مع ابيها فانك قد ان  
 ابررته ليس للرجل الموم ان تاكل اشتهه عندك ويلزمه ان يدع نفقتها الى امراته  
 انما ضنة لها ما ادعى انه لا يقدر على حاله جاء تبين صدق قوله وان لا يريد الا  
 جهاد على الله من ربا كل ولد له كان ذال له والاداء ولا بد له تعالى التوفيق ونظر ابرر  
 كلام العتبية وقلام ابررته عليها و حال بعدة فلتا ونفقه ابررته في حق مقرر وكذا  
 المذهب ولا يبرر زفون عن ابي جى فان سموه في افلاكه فيقول كلام ابي جى المتفق برفه وفاد  
 بعدة فلتا كذا في الزنادر وهو خلاف الروايات ان طلع الحقوق انما هو عند حاضته  
 من كذا والمذهب من ابي جى و ابرر زفون في قبولها هذا تصديق الاب على الحضارة انها  
 تاكل الرزق ويأتي للشعوب فهو هذا الشهي وقوله والسكنى بالاجتهاد قال في التوضيح  
 والمشهور ان على الاب السكنى وهو مذهب المدونة خلافا لابن وهب وعلى المشهور موان  
 يحسنه تكون السكنى على حسب الاجتهاد وغوله لا يبرر القاسم في ادبها لحيية وهو في  
 معالي المدونة وقال الجيوا بر عمر على قدر الجماع وروى لانه في الدلالة ما كان الاب موصيا  
 وقيل انما على الموم من الاب والحاضنة وحكي ابي بشير فعلا بانه لا في على الام من السكنى  
 وكذا السكنى له ان كان في مسكن يملكه او بكراه ولو كان ولده معه لم يزد عليه في الكراه  
 اه لا في عليه لانه في من وحتة عند بيع الاميرة في مسكنه وان كان ثم يزد عليه في الكراه  
 او عليها هي اصل الولد وعليه الاقل مما في اد عليه او عليها لاجله فان كان مازيه  
 عليها اقل اخذته لا الرقرا التي ارضيها وان كان ما يزد عليه غركه لا في  
 معالي يملك له بدله وان كان عندك وفي الرقرا لا سكنى للمرضع على ابيه مدة الرضاع  
 ما اذا خرج من الرضاعة كان عليه ان يسكنه خليل ولا اضمنه جتماعه  
 في المرضع ثم ذكر المسائل التي اختلف فيها اهل هي على

الحديث

الرزق و امره لا يقال في ابدية المدونة سبائل اختلف فيها اهل على الرزق و امره لا  
 منها هذه اعي امرة السكن التي جبه المحضون ومنها اجرة كذا في الوتيفة ومنها ان  
 لم حاض ومنها حاض الامر ومنها اجرة القاسم ومنها التوفيق على المعقير ومنها الشفعة  
 اذا وجبت للشئ كذا في حق من على الشئ كذا او على قدر الانصاف ومنها العبد المشتري كذا  
 العطل ومنها النفقة على الابوين ومنها اذا ارسل احد النقيدين كليا او انشئ كليس ومنها اذا  
 اوصى لهما هيل من انواع اشهي كذا في نفقه هنا حاجب السبائل المفعولة جسيم والحاضنة  
 الاخذ ام كذا في ملابيا واحتياج المحضون لم يخدمه فلان في كتاب ارشاء المستور من المدونة  
 واذا اخذ الولد من له الحضنة وعلى الاب نفقته وكسوتهم وسكناتهم بل يقوله الحضنة ويخدم  
 ان احتاجوا الى ذلك وكذا الاب ملابيا والحاضنة فينفق نفقته اشهي وقال ابن وهب لا اخذ على  
 الاب نفقه عنه الخمس ونقل ابو الحسن والشافعي في التوضيح و ابي عمر في وعيهم كلام الخمس  
 ونفي كلام ابي عمر في الخمس واختلف في خدمته فيعيها ان كان له ولد له من خارج فنفقه عن انفسهم  
 والاب يقوى على اخذهم واخذهم ولا يبرر وهب لا خدمته عليه به فضي ابرر على عمر و ابي جى  
 في الخدمة مثله ما نفقه عنه في السكنى والله تعالى اعلم **قوله في** الحاض لا جلاها فان  
 الخمس ثلث الخمس وان كان الولد يتامى كان له ابي الحضنة اذا كانتا في قوله والولد يتامى لانها  
 تنفق النفقة في ما نفقه لولم تنفق واختلف اذا كانتا موصلة فيقال لا نفقة لها وقال  
 مولا لها النفقة اذا قامت عليه بعد وفاة الاب وقال ابن جبار تنفق بغير حاضتها  
 اذا كانتا لو تركتهم لم يكن لهم يوم حضنته **في قول** القول الامر في النفقة و ابي  
 اه هو ثابت لا يلزم وكذا اشهي الحضنة والغاية بلا مرجع ان يكون لها النفقة وان كانتا  
 اكثر من الاميرة لا تعالو تركتهم وتزوجتا انما ينفق عليها وكذا من انفق الولد كونه في نفقها  
 وخبرتها وان لم تكن تلحقا لا يلزم او كذا في من لا يتزوج كان لها الاميرة وان كانتا دوي  
 نفقتهما وان كان له من غيرهم او استاجر من ينفق بخدمته وانما هي تلحقه فيما يملك للولد  
 بقول في ارضها شئنا اشهي ونفقه ابرر عمر في والله تعالى اعلم

في زلة سكنه (تقريب)  
 وقوله و ابي ان يعقير  
 في الخدمة الرزق  
 يقضى ان الخمس رزق  
 يقصك في الخدمة ملك  
 من نفقه عنه



مؤسسة الجزء الرابع للشيخ العلامة الخطاب في مختصر الشرح فليل نقفنا  
الله بعلومهم آمين

باب الذكاة .....	(1) .....
فصل (في المباح) .....	15 .....
باب الاضحية والعقيقة .....	24 .....
» اليمين .....	42 .....
فصل (في التندر) .....	95 .....
باب الجهاد .....	126 .....
فصل في عقد الجزية .....	147 .....
باب المسابقة .....	152 .....
كتاب النكاح .....	154 .....
باب هضاد من البي (صلحي) .....	155 .....
باب النكاح .....	166 .....
فصل في الخيار .....	250 .....
» (وهما زكاح التفويض) .....	280 .....
» (لذا تنازع الزوجان) .....	295 .....
» (في الصداق) .....	266 .....
» (ووعظ من نشرت) .....	316 .....
كتاب الطلاق .....	319 .....
(طلاق الطمع) .....	
فصل (في طلاق السنة) .....	337 .....
فصل (في الوليمة) .....	303 .....
» (في اركان الطلاق) .....	340 .....
» (ان فوض لها) .....	391 .....
» (يرتجع من يتكلم) .....	398 .....
باب الايلاء .....	404 .....
» تشبيك المسام المكلف .....	406 .....
باب اللعان .....	426 .....
فصل في المفقود .....	450 .....
باب المدة .....	434 .....
فصل (في المفقود) .....	459 .....
» (في الاستبراء) .....	459 .....
(ان ظرا مرحب قبل)	
(تمام عدة واستبراء)	
باب الرضاع .....	470 .....
باب المطيقة .....	471 .....
باب نفقة العبد .....	498 .....

